الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشرات الدولية في ظل جائحة كورونا

– دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبتين:

- **مدور فاطمة الزهراء**
- **لعريبي مريم**

الأستاذ:

- **بن عبيد فريد**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
محبوب مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
بن عبيد فريد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا
جنان عبد الحق	أستاذ مساعد أ	جامعة بسكرة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2021/2022

بسم الله الرحمان الرحيم

«...وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»

سورة هود الآية 88

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، نحمد **الله** عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى خير الأنام، الحبيب المصطفى، سيدنا محمد وكفى

إلى من حملتني تسعا وأرضعتني حولين والى من سقت منبت حياتي وترعرعت في كنفها وإلى من جعلت الجنة تحت أقدامها **أمي الحنون**

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي، وجعلني أكبر في أزكى وأطهر فضيلة **أبي العزيز**

إلى بسمة فؤادي وعماد حياتي أخي وأخواتي

إلى بناتي

إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء

إلى كل أهلي وأقاربي وأحبابي

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي

مدور فاطمة الزهراء

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد **الله** عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى ✍خير الأنام، الحبيب المصطفى، سيدنا محمد وكفى.

إلى من قال الله عز وجل في حقهما: <<... وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا>>

إلى زهرة أيامي وعبير صباحي إلى من أستمد منها قوتي وإصراري إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود ✍ **أمي** ثم **أمي** ثم **أمي** الحبيبة « نصيرة ».

إلى الظل الذي أوي إليه في كل حين إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه ✍ **أبي** الكريم أدامه الله لي « محمد ».

إلى من شاركوني رحم أمي حفظهم الله إلى قرة عيني « **لعريبي آدم فاروق** »

اخوتي

« عبد الواحد ، سهام ، سيف الدين ، ملاك ، دنيا»

إلى ✍ **عائلة لعريبي**

✍ إلى صديقاتي: ليليا ، دينا، فطيمة ، سمية ، نجاة

✍ إلى كل أهلي وأقاربي وأحبابي.

✍ إلى كل من في قلبي ذكره ولم يذكره قلمي

✍ إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

مريم

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى: " **وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنّكُمْ** " صدق الله العظيم.

ولقد حثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال: "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع،
نشكر الأستاذ المشرف " **بن عبيد فريد** " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وكان عونا وسندا في كل وقت.
إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزآهم الله خيرا خاصة
إلى كل من ساعدنا من زملاء في هذا العمل المتواضع

ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل

شـكرا

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة وتشخيص واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم التأكد من خلال دراسة نظرية اشتملت على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات تقييم مناخه في البيئة الجزائرية بالإضافة إلى أهم المعيقات التي تحد من ذلك، كما قمنا بدراسة ميدانية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة لا بأس بها تسمح لنا من تشخيص الواقع ودراسته بشكل أفضل.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الجزائر واعية بما فيه الكفاية بالمزايا والأهداف التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك العديد من المعيقات والمشاكل التي تحد من تطبيقه والتي تسعى الجزائر حاليا الى إيجاد الحلول لتحسين الاقتصاد الوطني والدفع به قدما.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، مبررات الاستثمار، معوقات الاستثمار، مقومات الاستثمار.

Abstract:

The study aims to know and diagnose the reality of the climate of foreign direct investment in Algeria, as it was confirmed through a theoretical study that included the theoretical framework of foreign direct investment and indicators of evaluating its climate in the Algerian environment, in addition to the most important obstacles that limit it. We also conducted a field study of the reality of foreign direct investment. In Algeria for a good period that allows us to better diagnose and study the reality.

The study reached a number of results, the most important of which is that Algeria is sufficiently aware of the advantages and objectives achieved by foreign direct investment, but there are many obstacles and problems that limit its application, which Algeria is currently seeking to find solutions to improve the national economy and push it forward

Key words: Foreign direct investment, investment justifications, investment constraints, investment elements.

إهداء	
ملخص	I
قائمة المحتويات	I–IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	02–40
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الثاني: خصائص وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	07
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	13
المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق	15
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج/ المنتج الدولي	19
المبحث الثالث: مبررات ومقومات الإستثمار في الجزائر والمناخ الإستثماري	24
المطلب الأول: مبررات و مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	29
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني:مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	42–61
تمهيد	42
المبحث الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2013–2018	42
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر	42
المطلب الثاني: مؤشرات المناخ الاستثماري في الجزائر	45

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في ضل جائحة كرونا على الصعيد الوطني والعالمي	**53**
المطلب الأول: اتجاهات وآفاق الاستثمار في العالم في ضل جائحة كرونا	**53**
المطلب الثاني: اتجاهات وآفاق الاستثمار في الجزائر في ضل جائحة كرونا	**56**
المبحث الثالث: الصعوبات التي تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتطلعات الجزائر لتشجيعه	**58**
المطلب الأول: الصعوبات التي تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**58**
المطلب الثالث: تطلعات الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	**60**
خلاصة الفصل	**63**
خاتمة	**64**
قائمة المراجع	**67**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات	16
02	مطارات الجزائر ذات المدرجات المعبدة	26
03	مطارات الجزائر ذات المدرجات غير المعبدة	27
04	مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال	45
05	مؤشر الحرية الاقتصادية	47
06	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر	48
07	مؤشر الشفافية في الجزائر	49
08	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	50
09	هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	51
10	المؤشر العام لجاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي	51
11	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2013– 2018	52
12	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي	53

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات (تابع)	17
02	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	21
03	تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري	43
04	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ودرجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري للفترة	44
05	تدفق الاستثمار الأجنبي على نطاق العالمي	53

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم نقاط القوة التي ترتكز عليها الدول، والتي تمثل مورد نابض لتمويل الاقتصاد ككل، حيث تعد اهم عائدات الدول بالدرجة الأولى، كما تمثل أحد أبرز مقومات التنمية الاقتصادية في هده الدول، ومن بين هذه الدول الجزائر التي تحظى بتنوع كبير في قطاع الاستثمارات لذا تسعى جاهدة دائما لمواكبة الدول الأكثر استثمارا ومنافسة لها حيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للجزائر من أهم الأهداف الرامية التي تسعى الدولة إلى تعزيزها والدفع بها قدما إذ تعتبر مصدر بديل لتشجيع مصادر تمويل بالنسبة للدولة، حيث تتسابق مع الدول النامية لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، إلا أنها تعاني العديد من المشاكل والعراقيل عموما تقف حائل في طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تسعى جاهدة لتداركها بتوفير مناخ ملائم لهذه الاستثمارات وتقديم تسهيلات للمستثمر الأجنبي لشجيعة وتوفير له البيئة الخصبة لذلك.

1. إشكالية الدراسة:

يمكن تلخيص الإشكالية المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ✓ **كيف يتم تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشرات الدولية في ضل جائحة كرونة بصفة عامة وفي حالة الجزائر بصفة خاصة؟**

ومن الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة معتبرة في الجزائر؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي اهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي التدابير للوقوف بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2. الفرضيات

وللإجابة على التساؤلات السابقة يتم صياغة الفرضيات التالية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في رفع التنمية الاقتصادية والمستدامة في نفس الوقت للدولة.
- تسعى الجزائر لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العديد من المشاريع.
- تخلق الجزائر العديد من القوانين والتشريعات التي تعتبر أداة لتسهيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحاول الجزائر تشجيع مختلف القطاعات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض بالاقتصاد الوطني.

3. أسباب اختيار الدراسة: تعود أسباب اختيار الدراسة إلى:

- الموضوع حديث نسبيا، ويمثل مشكلة تتطلب الدراسة.
- الرغبة في توسيع مجال المعرفة المتعلقة بالموضوع.
- الاستفادة من المعلومات الخاصة بالموضوع في الحياة المهنية مستقبلا.
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا، في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه يبحث في الأساليب التي تعتمدها الدولة للنهوض بالاقتصاد ودعم التنمية، والذي قد يؤثر إيجابا على الدولة في الأجل الطويل، وبالتالي هذه الدراسة ستكشف على أهم الممارسات التي تستخدم من طرف الدولة لدعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على إرساء مبادئه.

5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الإشارة الى الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على مر مراحل مختلفة.
- محاولة تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.
- الإشارة إلى وجود حلول وآفاق يمكن اعتمادها لرفع الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تمت الدراسة حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **حدود مكانية:** تمت الدراسة الميدانية على واقع الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 20 ماي إلى 20 جوان 2022.

7. منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا عن المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من الدراسات السابقة والكتب والمقالات العلمي المجلات والمداخلات، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج دراسة الحالة، وذلك دراسة وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي ارتأينا انه من خلاله يمكننا التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع أكثر من خلال تعدد الجوانب والزوايا التي تمس الموضوع.

8. صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت، نظرا للمدة الممنوحة من طرف الإدارة التي كانت غير كافية لتقديم الدراسة على أكمل وجه وأحسن صورة ممكنة بالإضافة إلى عدم إمكانية التعمق بالموضوع أكثر.
- صعوبة أسقاط الجوانب النظرية على الواقع التطبيقي.
- صعوبة الحصول عل مراجع متعلقة بالموضوع.
- صعوبة تشخيص الواقع خاصة للفترة 2020/2019 بسبب نقص المعلومات بالإضافة لجائحة كرونا.

9. الدراسات السابقة:

- **قريد عمر (2015/2014)، بعنوان " تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل.

وقد هدفت هذه الدراسة الى تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال تحليل موقع الاقتصاد الجزائري في أهم التقارير التنافسية الدولية، والوقوف على مدى نجاعة مختلف الإجراءات والإصلاحات المطبقة لتحسينه، وكذا تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تعيق العملية الاستثمارية وتحديد أولويات الإصلاح الرامية لتحسين مناخ الاستثمار.

حيث توصلت إلى العديد من النتائج أهمها أن وبالرغم من الجدل الدائر حول حجم ونطاق الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، كون البعض مازال إليه ينظر إليه كأداة الإمبريالية وللاستثمار الاقتصادي الجديد.

- **دراسة طالبي سميرة (2017)، بعنوان:" سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية التصدير"** مجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد8، العدد37.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى استعراض حالة التبعية النفطية وسيطرة صادرات المحروقات في الجزائر أثر واضحا في التأثير على مسار التنمية، كما سعت الدراسة للفت الانتباه نحو توجه الجزائر إلى إعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال مجموعة من الخيارات، حيث أهم توصلت للعديد من النتائج أبرزها أن للجزائر تتبع آلية تنويع مصادر الدخل بهدف تنويع فرص الإنتاج والتوزيع لإعادة هيكلة اقتصادها وتكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية

- **دراسة ناجي بن حسين: (2009) بعنوان " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر"** أطروحة دكتوراه بجامعة قسنطينة.

والتي هدفت الى معرفة مدى تشجيع مناخ الاستثمار في الجزائر للاستثمار الوطني الخاص، ومدى جاذبيته للاستثمار الأجنبي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن عوائق الاستثمار في الجزائر المتعددة والمتنوعة، منها ما هو مرتبط بالأداء الاقتصادي الكلي، ومنها ما هو مرتبط بخصائص المؤسسة الاقتصادية، وأيضا عوامل أخرى مرتبطة بطبيعة المؤسسة وبيئتها بالإضافة الى توفير بيئة تشريعية ملائمة للاستثمار لا تكف وحدها لجلب المستثمرين وكسب ثقتهم في ضل البيروقراطية السائدة.

- **ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:**

جميع الدراسات الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة، فكل باحث وأسلوبه في البحث فقد ركزت اغلب الدراسات السابقة على تأثير البيئة الجزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال المعلومات والبيانات إحصائية، أما دراستي فحاولنا من خلالها إبراز قطاع فترة معينة محاولين تشخيص مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عجلة الاقتصاد، كما أن هذه الدراسات اعتمدت تحليل المضمون في جمع البيانات من خلال إحصاءات سنوات سابقة أما دراستنا فقد ركزنا على فترة حساسة وهي فترة كرونا.

10.هيكل الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة تم تقسيم العمل إلى فصلين كالاتي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه للإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر وكان هذا في ثلاث مباحث، كانت تتمحور حول مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تقييمها والاعتماد عليها.
- **الفصل الثاني:** خصصناه للدراسة الميدانية وتشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث قسمناه الى نقطتين أساسيتين، وهي الفترة 2013-2018 والفترة 2019-2021 لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره خلال هذه المدة.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة يحظى بإهتمام العديد من الدول ب'تباره يلعب دور هام بالنسبة للاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى لعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل محور اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين ورجال الأعمال ومختلف دول العالم ذلك كونه أحد الميكانيزمات الأساسية المحركة والمؤثرة تأثيرا حقيقيا على اتجاه التنمية، حيث تزايدت اهميته في الاقتصاد العالمي بشكل واضح منذ فترة الثمانينيات وبصفة خاصة في الدول النامية وهذا راجح إلى عدد من الأسباب منها الزيادة الكبيرة لحاجة معظم الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقصت فيه مصادر التمويل الأخرى.

ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من أجل ذلك يأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: والذي سنتناول فيه **ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك** من خلال تطرقنا إلى: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر، خصائص وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: والذي سنتناول فيه: **النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**.

المبحث الثالث: والذي نذكر فيه **مبررات ومقومات الإستثمار في الجزائر والمناخ الإستثماري**.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار ظاهرة إقتصادية تعددت تعاريفها، إذ نجد أن لها أشكال متعددة منها الإستثمار الأجنبي المباشر وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى بعض خصائصه وأشكاله

المطلب الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

أ /تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف و مفاهيم الإستثمار الأجنبي طبعا باختلاف و جهات نظر الباحثين و المفكرين و على هذا الأساس سنستعرض بعض هذه المفاهيم :

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه : "يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركة أو الدخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة". كما يعرف أيضاً على أنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها". (النجار ، 1998، صفحة 64)

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنه : "شكل من أشكال الاستثمار الدولي يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما (مستثمر مباشر) بهدف الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر (مؤسسة الاستثمار المباشر). وينطوي مفهوم المصلحة الدائمة" على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة وكذلك وجود تأثير معتبر له في تسييرها". (مصطفى، 2017، صفحة 181)

وعرف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر: أما صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى" كما ينظر إليها أيضاً على أنها الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها مما يبرر لهم حق الإدارة (عبد المجيد ، 2006، صفحة 251)

وكذلك يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب مصادر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه ذلك الاستثمار الذي يتوفر فيه شرط : التدفقات الاستثمارية عبر الحدود وتقوم به غالبا الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Enterprise فيندرج عنه تأسيس شركة أجنبية لمشروع استثماري خارج الدولة الأم للشركة في الدولة المضيفة للشركة المضيفة حيث تكون لها حصة في ملكية الاستثمار وصوت في إدارة الشركة. (محمد ب.، 2012، صفحة 246)

من خلال التعاريف و المفاهيم السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " السماح للمستثمرين من دولة ما بامتلاك أصول (ثابتة أو متغيرة) بهدف توظيفها اقتصاديا في مختلف المشاريع بمعنى آخر تأسيس شركات جديدة أو أن يصبحوا شركاء في الشركات لهم دور فعال ومؤثر في إدارة الشركة فيفضي إلى علاقة طويلة الأجل ".

ب/ أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر :

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة لدى اقتصاديات الدول المضيفة لما له من آثار إيجابية تعود على هذه الدول من فوائد عديدة نذكر منها : (سمير و سفيان، 2018، صفحة 155)

1- المساهمة في رفع معدلات الإستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

يظهر ذلك بوجود الاتفاقات التجارية الدولية التي تحفز وجود الاستثمار الأجنبي بين الدول، مما انعكس إيجابيًا على حجم التجارة بين الدول وتشجيع النمو الاقتصادي. وينعكس الأثر الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توسيع الأسواق في الدولة المضيفة وبالتالي المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي، والجدير بالذكر أن الأسواق النامية يتأثر نموها بشكل أكبر بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تنمية الدول النامية وخلق الوظائف وفرص العمل.

❖ يغلب الشكل الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر على هيئة إنشاء شركات وأنشطة تجارية جديدة في الدولة المتلقية للاستثمار، والذي ينعكس في الدولة المضيفة على خلق الوظائف الجديدة وزيادة الطلب على العمالة وزيادة الرواتب التالي الحد من مشكلة البطالة ، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكلٍ كبير في الدول النامية، التالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية.

3- تنمية الدول المضيفة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ممّا يجعله مصدرًا جيدًا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق، فضلا عن مساهمته في تنمية قطاع الّتصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

ج/محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف النظريات المفسرة لانتقال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يمكننا عرض لأهم المحددات التي وردت في غالب النظريات : (البنا ، 2009، الصفحات 135-136)

1. السياسات العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: وتتضمن العناصر الآتية :

- ✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،
- ✓ قواعد التشغيل وخروج رأس المال ودخوله،
- ✓ إجراءات التعامل مع الفروع، ومدى ما يقدم لها من تسهيلات إدارية،
- ✓ هيكل الأسواق(التنافسية)، و درجة مرونة الأسواق،
- ✓ الاتفاقية الدولية خاصة التجارية،
- ✓ السياسات التجارية(الحماية و حقوق الجمارك مثلا) ،
- ✓ السياسات الضريبية(الإعفاءات وأسعار الضريبة).

2. المحددات الاقتصادية: وتصنف إلى ثلاث مجموعات تشكل كل مجموعة دافعا معينا لدى الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، وتتمثل هذه المجموعات في :

- ✓ **دافع البحث عن الموارد الطبيعية**: ويندرج تحت هذه المجموعة البحث عن :

* المواد الخام، العمالة منخفضة الأجور، العمالة الماهرة، توفر مراكز البحث والتطوير، وجود البنية الأساسية مثل الموانئ المطارات والطرق و مصادر الطاقة والاتصالات ..

- ✓ **دافع البحث عن السوق**: وتهتم الشركات في هذه المجموعة لحجم السوق معدل نموه، مستوى دخل الفرد، روابط البلد بالبلدان المجاورة، مدى جودة الطرق ووسائل النقل، وكذلك تفضيلات وأذواق المستهلكين وهيكل الأسواق عموما .
- ✓ **دوافع البحث عن الكفاءة**: في هذه المجموعة تهتم الشركات بمدى توفر العناصر التي تخفف اعتبارات الكفاءة في الإنتاج مثل : تكلفة الموارد التي تساعد على رفع إنتاجية العمل، تكلفة المدخلات الأخرى مثل النقل والمواصلات الداخلية والخارجية، خاصة اللازمة لنقل المواد الخام والعمالة ، الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة التي تقيمها الدولة مع الدول الأخرى .
- ✓ **تسهيلات الأعمال**: وتشتمل على العناصر التالية :

– حوافز الاستثمار،

– الترويج للاستثمار(بما فيها الصورة العامة للبلد، والأنشطة المتاحة،

وخدمات تسهيل الاستثمارات ،)

– التكاليف الإضافية، أو تكاليف الإجراءات الروتينية وتسهيل الأعمال

والناتجة عن الفساد أو عدم الكفاءة الإدارية ،

- الحياة الاجتماعية، مثل توفر مدارس لغات أجنبية ونوعية الحياة... الخ،

- خدمات ما بعد الاستثمار.

ج/أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر :

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة طوال الأعوام الماضية دورًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي. بل سعت العديد من الدول على الصعيد العالمي اتخاذ كافة الإجراءات وتغيير سياستها المالية والنقدية بما يجذب الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد. وتستهدف الاستثمارت الأجنبية المباشرة الأتي:

1/ أهداف على المستوى الاقتصادي : يتركز في تحقيق الأرباح في الدولة المضيفة للاستثمار، والتي عادة تفوق الأرباح المتحصل عليها من استثمار الأموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الأم لهذا الاستثمار، وذلك لأسباب منها المزايا التي يحصل بخاصة رخص عنصر قوة العمل وضآلة تكاليف النقل، أو وفرة المواد الخام والمواد الأولية والتسهيلات المالية والضريبية، ووجود أسواق جديدة لتصريف منتجات هذا الاستثمار.

2/ أهداف على المستوى السياسي: يقود إلى تقوية العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الأم لهذا الاستثمار، وبالتالي التدخل والتأثير في قراراته واتجاهاته السياسية. ويعتبر الجانب السياسي أحد أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية مثل طبيعة النظام السياسي والاستقرار السياسي بوجه عام في الدولة.

3/أهداف على المستوى البيئي: يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار .وغالبًا ما تتجه الدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول النامية بسبب فرض الحكومات المتقدمة القوانين والقيود الصارمة لمنع التلوث البيئي. لذا لا يجد المستثمرون الأجانب مفرًا إلا الذهاب للدول النامية لتنفيذ مشاريعهم مع غياب القوانين في تلك البلاد.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من وضع ضوابط للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم هذه الضوابط هي : (أوسرير و عليان ، 2005 ، صفحة 99)

- ✓ وجود خطة مفصلة وواضحة المعالم بجميع القطاعات الاقتصادية مع تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية ويحقق أهدافها التفصيلية.
- ✓ ضرورة تقييم المشاريع التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الاقتصادية والفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.

- ✓ أن تكون هذه المشاريع تحت نظر الدولة وتخضع لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية، وهذا ما يتطلب استقلالها بحيف لا تكون في صورة لمشاريع أخرى في الخارج مما يصعب من مهمة متابعة نتائج أعمالها بالخارج.
- ✓ يجب أن تحقق أكبر استفادة ممكنة من المشاريع الأجنبية المباشرة من خلال اتخاذها كمراكز لتدريب الكوادر العمالية المحلية على التكنولوجيا المتقدمة التي يأتي بها المستثمرون الأجانب.

المطلب الثاني: خصائص وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

أ/خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن للإستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص تميزه عن بقية أشكال الاستثمارات الأخرى ولعله الخاصية التي تمنحه التميز هي القدرة على التأثير في النشاط الإنتاجي للبلد المضيف، وهذه الخاصية تبرز لنا من عدة مؤشرات كمعدل النمو والعمل، حجم المبادلات التجارية الخارجية . نذكر أهم الخصائص : (حسين، 2005، الصفحات 6-7)

1/انخفاض درجة التقلب: تتميز التدفقات المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإستقرار حيث إذا تمت مقارنتها مع قروض البنوك التجارية و الحافظة الأجنبية وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمارات الأجنبية بحد ذاتها ، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء، وفي المقابل تعتبر الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل تتأثر كثيرا بالأزمات. إن هذه الخاصية جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارا طويلا فنذكر على سبيل المثال الأزمات التي عصفت بدول شرق آسيا أدت إلى انهيار اقتصادها وهذه الدول كانت لا تفضل الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من مخاطر في فقدان السيطرة على اقتصادها لكن هذا الموقف بدأ بالتغير بمجرد ما علمت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يجلب رؤوس الأموال فقط بل حتى التكنولوجيا والسبل إلى الأسواق التنظيمية .

2/توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر: تكمن الخاصية الثانية التي تميزه عن باقي أشكال الاستثمارات في كيفية توزيعه عبر أنحاء العالم، فالحصة الأكبر حازتها الدول المتقدمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النسبة الباقية مقسمة على الدول قيد النمو (دول آسيا و أمريكا اللاتينية) مع ملاحظة غياب لدول إفريقيا فهذا ما تبينه الدراسات التي أجريت على مدى سنوات. (كاكي، 2013، صفحة 21)

- ✓ المرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطرة.
- ✓ تتصف أسواق الاستثمارات الخارجية المتطورة بالانتظام والتخصص والنمو والتعامل بكافة أنواع الأدوات الاستثمارية.
- ✓ إن التعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار يؤدي إلى توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين.
- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة بشكل موسع وبسهولة مما ينعكس على سرعة توفر المعلومات الكاملة للمستثمر وتوفر الأرضية المناسبة لاتخاذ القرار.
- ✓ وجود خبراء ومحللين ماليين وسماسرة ومؤسسات متخصصة يمكن الاعتماد على آرائهم لاختيار أدوات الاستثمار المربحة ومجال الاستثمار المناسب.
- ✓ ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة.

✓ عدم الحصول على العائد الاجتماعي المتمثل في تعزيز الاستثمارات المحلية وزيادة الناتج المحلي والمساهمة في تشغيل قطاعات الاقتصاد الوطني.

ب/ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

عند تحديدنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأن ملكية المشروع قد تكون ملكية جزئية أو ملكية كاملة ومن هذا المنطق وضعنا تقسيم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى :

1- استثمارات مشتركة (ملكية جزئية)
2- استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمرين الأجنبيين (ملكية كاملة)
3- الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة)

1/ الاستثمارات مشتركة:

تعتبر الاستثمارات المشتركة مشاريع تعود ملكيتها لطرفين على الأقل من دولتين مختلفتين بصفة دائمة كشرط أساسي، والقصد بالمشاركة هنا ليس باقتصارها على حصة رأس المال بل بامتدادها إلى إدارة المشروع ككل.

إن هذا النوع من الاستثمارات ينطوي على الجوانب التالية من خلال استخراجها من المفهوم السابق:

✓ أن يكون هنالك اتفاق بين طرفين مستثمرين الطرف الأول يكون وطني و الطرف الثاني أجنبي وهذا الاتفاق يكون طويل الأجل يسمح بممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود الدولة للطرف المستضيف.
✓ لا تقتصر المشاركة في هذا المشروع على تقديم حصة من رأس المال فقط بل قد تكون تقديم خبرة العمل أو استقدام التكنولوجيا بصفة عامة.
✓ أن تكون لكل من أطراف المشروع الحق في المشاركة بإدارته .

لهذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مزايا و عيوبا لكن باختلاف زوايا النظر إليه

❖ من وجهة نظر الدول المضيفة
❖ من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات
➢ مزايا و عيوب الاستثمارات المشتركة من وجهة نظر الدول المضيفة:

المزايا:

✓ تساهم في زيادة التدفقات لرؤوس الأموال و النمو التكنولوجي.
✓ تفتح أسواق جديدة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة فتساهم في تخفيض نسب البطالة آليا.

- ✓ تنمية مهارات المديرين وقدراتهم فتنشأ علاقات تكامل اقتصادية رأسية خلفية مع النشاطات الاقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة
- ✓ تحول الدول المضيفة من دول مستوردة إلى دول مصدرة فيتحسن ميزان مدفوعات الخاص بها.

العيوب:

- ✓ التعامل مع المستثمر الأجنبي صعب خصوصا فيما يتعلق برفضه المشاركة مع أي طرف وطني فيتسبب في انخفاض فرصة استفادة البلدان المضيفة من مزايا الاستثمارات.
- ✓ تتقلص فرصة الدولة المضيفة في تحقيق أهدافها بعدم توفيرها للعملات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي وبالتالي لا تستطيع تحسين ميزان المدفوعات .
- ✓ القدرات المالية للمستثمر المحلي تفتح مشاريع حجمها صغير وبالتالي تنقص من فرص اسهام المشروع في توفير مناصب توظيف و التحديثات التكنولوجية وعدم تلية حاجيات السوق المحلي .
- ➢ مزايا و عيوب الاستثمارات المشتركة من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات :

المزايا :

- ✓ يساعدها في التخلص من القيود التجارية و الجمركية المفروضة عليها.
- ✓ يسمح لها بتذليل الصعوبات والمشاكل البيروقراطية التي تواجه الطرف الأجنبي.
- ✓ التقليل من المخاطر غير التجارية التي تؤرقها كمخاطر التأميم و المصادرة .
- ✓ يفتح لها الطريق في الحصول على موافقة الدول المضيفة مستقبلا في إنشاء مشاريع وتملكها تملكا مطلقا

العيوب :

- ✓ قد تتعارض المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة تتعارض ومصلحة المستثمر الأجنبي؛
- ✓ الطرف المحلي قد يسعى بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي وبالتالي ارتفاع الخطر غير التجاري أو قد تضع الدول المضيفة شروطا وقيود صارمة على المشروع؛
- ✓ النصوص و التشريعات القانونية من المحتمل أن تكون مجحفة في حق الطرق الأجنبي فيما يتعلق بالأرباح.
- ✓ يتطلب هذا الاستثمار رأس مال كبيرا نسبيا (عبد العزيز ، 2006، صفحة 35)

2/ استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمرين الأجنبيين

هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، ففي هذا النوع تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام الأول في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، بدءا بالمشروع في حد ذاته إلى الإدارة والتسيير، دون أي تدخل من طرف الدولة المضيفة "و تقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو

بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل"، إذ تتخوف كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد (قحف، 2003، الصفحات 15-16)

تتحصل الشركات متعددة الجنسيات على الملكية الكاملة أو المطلقة بإحدى الطرق التالية :

أ- بناء مشروع جديد تماما.

ب- شراء مشروع قائم بالفعل.

ج- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد (عبد العزيز ، 2006، صفحة 35)

- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة: (نزيه عبد المقصود ، 2013، صفحة 35)

المزايا:

- ✓ زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى البلد المضيف.
- ✓ كبر حجم المشروع يؤدي إلى مساهمة جيدة في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات.
- ✓ تحقيق فوائض في الإنتاج وتوجيهه نحو التصدير وبالتالي تقليل الواردات وهذا ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

العيوب:

- ✓ مشاكل وأخطار الاحتكار التي قد يقوم بها المستثمر الأجنبي.
- ✓ التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلية والدولية.
- ✓ وجود تعارض في المصالح بين الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي وبالتالي تهديد استفادة البلد المضيف من الاستثمار الأجنبي.

- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات

المزايا :

- ✓ توفير الحرية المطلقة في إدارة المشروع ووضع سياسات الأعمال والتحكم في النشاط الإنتاجي.
- ✓ كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها من المشروع الاستثماري.
- ✓ انخفاض تكلفة المدخلات أو عوامل الإنتاج في الدول النامية.
- ✓ يساعد في التخلص من القيود التجارية و الجمركية على الواردات وكذلك تخلصها من العراقيل التي تواجه استثماراتها مثل التراخيص و التوكيلات ..

العيوب:

تتمثل في الآتية (قحف، 2003، الصفحات 22-23)

- ✓ إثارة قلق المستثمر الأجنبي من ناحية الأخطار الغير تجارية.
- ✓ حاجة هذا النوع من المشاريع الاستثمارية إلى رؤوس أموال ضخمة كتكلفة أولية للقيام ببدء المشروع.
- ✓ مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد التي تنشأ من تقلب الأسعار الخاصة بصرف العملة الأجنبية.

3/ الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة)

يعتبر من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق معينة ومحددة وهي تقع عادة قرب الحدود البرية أو البحرية، فتستفيد من الإعفاءات الجمركية والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل: "فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و2002، من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 116 بلدا، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية، وغيرها، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل (الجزائر) وإن كانت غير عملية مئة بالمائة. (كاكي، 2013، صفحة 27)

ويطلق كذلك على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

ففكرة المناطق الحرة تعود إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت لجذب التجارة الدولية العابرة. والتي كانت تهتم بتموين السفن التجارية وإقامة المخازن وإعادة شحن السلع العابرة، ومن أهم أمثلتها، المنطقة الحرة في جبل طارق (أنشئت عام 1704) ومنطقة سنغافورة عام (1819)، ومن أشهرها في الوطن العربي منطقة (جبل علي) في إمارة دبي، وبور سعيد في مصر.

إن الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة.

إن بعض البلدان في مختلف أنحاء العالم نجحت في تحقيق التطور الاقتصادي عن طريق مناطقها الحرة، كمثال على ذلك جمهورية الدومينيك بالبحر الكاريبي في تسعينات القرن التاسع عشر أصبحت المصدر الرئيسي للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الإلكترونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي منحت أغلب تلك السلع إعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية (مبادرة حوض الكاريبي).

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد صاحب التحول من الصورة التقليدية للإقتصاد إلى إقتصاد السوق العديد من التغيرات التي دفعت بظهور العولمة والتكنولجيا الجديدة المتطورة، أدى بالكثير من الاقتصاديين والخبراء نحو تطوير نظرية علمية لشرح تلك الظاهرة ولقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج وعلى هذا الأساس نحاول عرض أهم النظريات ثم تقييمها والتي تعتبر أكثر شيوعا.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

عرض النظرية الكلاسيكية

"لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط".[1] (قويدر كريمة ، 2011، الصفحات 11-12)

"يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

1. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

3. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

4. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

5. وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية. **تقييم النظرية**

تعد النظرية الكلاسيكية بسيطة التحليل وغير قادرة على إعطاء تفسيرات موضوعية لحركة الاستثمارات الأجنبية، ويتضح ذلك من خلال ما يلي: (ناصري ، 2011)

1. إن النظرية مبنية على فرضية المنافسة الكاملة، وهو بداهة افتراض غير واقعي.

2. تهتم النظرية فقط بتفسير تحركات رأس المال تبعا لتغير أسعار الفائدة، ولا تفسر كيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية.

3. إن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة جغرافيا يشير إلى استحواذ الدول المتقدمة والممثلة أساسا بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، على 82% من إجمالي الاستثمارات العالمية الصادرة (الخارجة) و71% من إجمالي الاستثمارات الوافدة (الداخلة)،

في حين يعد نصيب الدولة النامية من الاستثمارات الأجنبية جد محدود، حيث أن 49 دولة الأقل نموا (PMA) لا تستقطب سوى 0,3% من الاستثمارات العالمية وعليه، فإن الدول المتقدمة مرسلة ومستقبلة للاستثمارات الأجنبية في آن واحد.

4. إن هدف تعظيم الربح، كما تنص عليه النظرية، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، بل هناك عوامل أخرى مثل المناخ الاستثماري السائد في البلد، ومعدل النمو وحجم السوق...إلخ.

5. حاولت النظرية تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية، وفي الواقع لا تقدم هذه الأخيرة تفسيرا محددا حيث تفترض:

- عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر.
- تعمل الشركات في سوق تنافسي ينفصل فيه المصدر عن المستورد، ولا يستطيع كل منهما التأثير وحده على حركة الأسعار، في حين يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر انتقالا لعوامل الإنتاج ويتم التبادل الدولي داخل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر مما يتم خارجها.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق

عرض نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر المواد المالية، التكنولوجي، المهارات الإدارية...إلخ) بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا...إلخ سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية. كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن رحيل هروب الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال:

1. حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات والشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.
2. حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية...إلخ متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرتها بالدول المضيفة.
3. كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
4. تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.
5. تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة (في شكل تراخيص الإنتاج مثلا) الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.
6. قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
7. الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات والتي يمكن تلخيصها في الجدول رقم (01) الآتي بعده والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة.((قحف، 2003، الصفحات 53-56)

جدول رقم (01): مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية (ب)	الشركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة (أ)
1- كبر حجم الشركة الناتج عن الاندماج مع شركات متعددة الجنسية أخرى. 2- مستوى تكنولوجي يتلاءم مع متطلبات وخصائص الدول النامية. 3- اختلاف المنتج في بعض الأحيان أو الحالات. 4- توافر المهارات التسويقية. 5- تكيف الإدارة مع خصائص الدول النامية. 6- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج وبصفة خاصة تكاليف الإدارة والفنيين. 7- عوامل ثقافية واجتماعية. 8- رغبة حكومة الدولة المضيفة.	1- كبر الحجم (حجم الشركة). 2- سهولة الدخول في أسواق المال والحصول على الأموال المطلوبة من العديد من المصادر. 3- توافر التكنولوجي وتقدم البحوث وجهود التنمية والتطوير. 4- اختلاف المنتجات وتميزها. 5- توافر المهارات الإدارية. 6- توافر المهارات التسويقية. 7- إمكانيات الحصول على خدمات عناصر الإنتاج بتكلفة منخفضة. 8- التحكم في العمليات الإنتاجية والتسويقية. 9- التكامل في الأنشطة (رأسي وأفقي) في الكثير من الحالات. 10- تفضيلات، رغبة حكومة الدولة المضيفة.

المصدر:عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الدولية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص57.

شكل رقم (01): مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات (تابع)

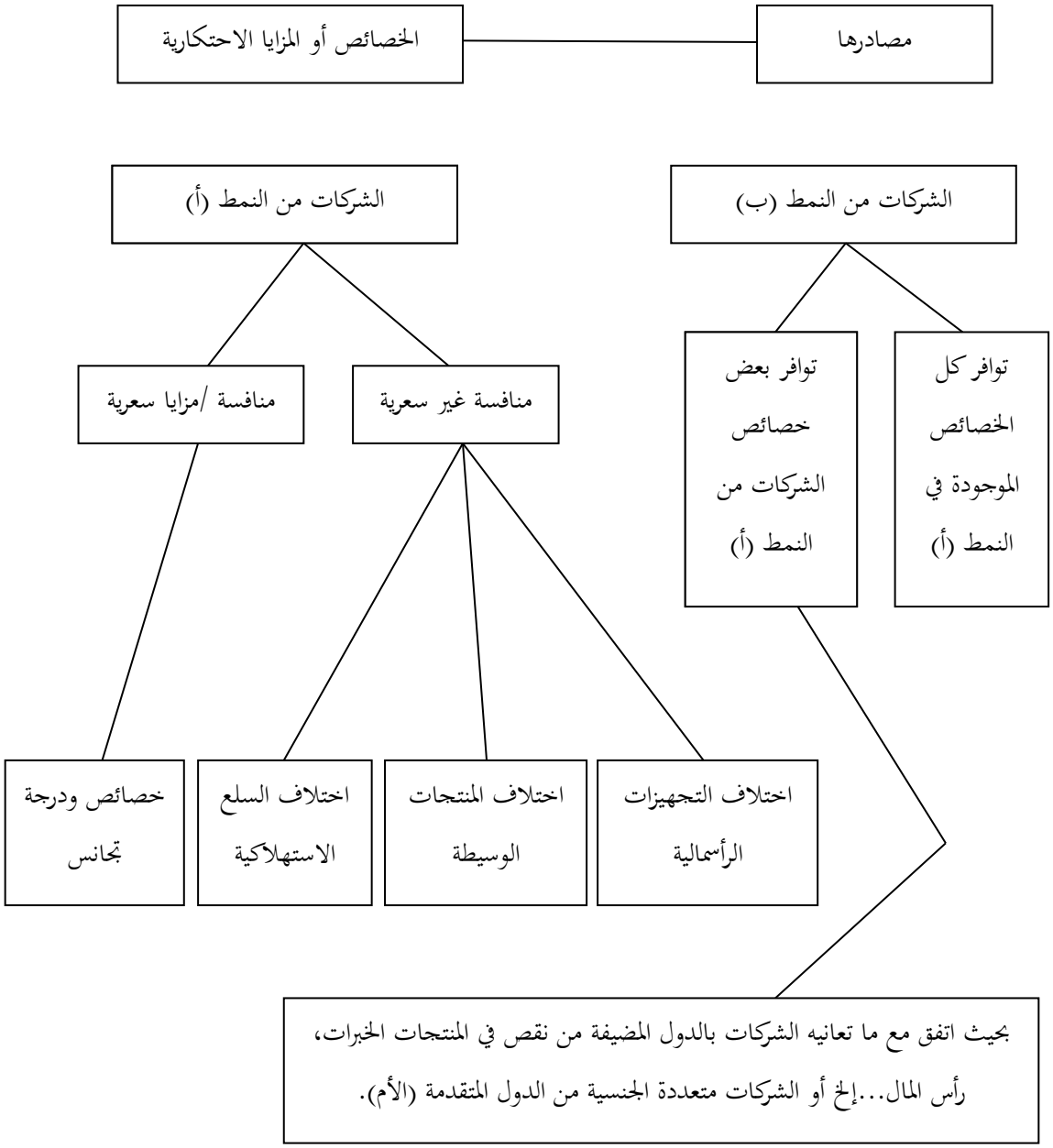

المصدر:عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الدولية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص58.

الفرع الثاني: تقييم نظرية عدم كمال الأسواق

1. أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج. وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

2. أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق...إلخ.

فضلا عما سبق يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالاستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب. (قحف، 2003، صفحة 56)

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج/ المنتج الدولي

الفرع الأول: عرض نظرية دورة حياة المنتج

"تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليات ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها م نقبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي: (قويدر كريمة ، 2011، الصفحات 18-20)

أولا: مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي: من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

ثانيا: مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حسي تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

ثالثا: مرحلة نضوج السلعة: في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لازالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق

الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيها أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب...إلخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (STOCK) كما تلجأ ضمن الاستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

رابعا: مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها ألوانها وعبواتها وأسعارها...إلخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالاستراتيجية الهجومية".

ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (02): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

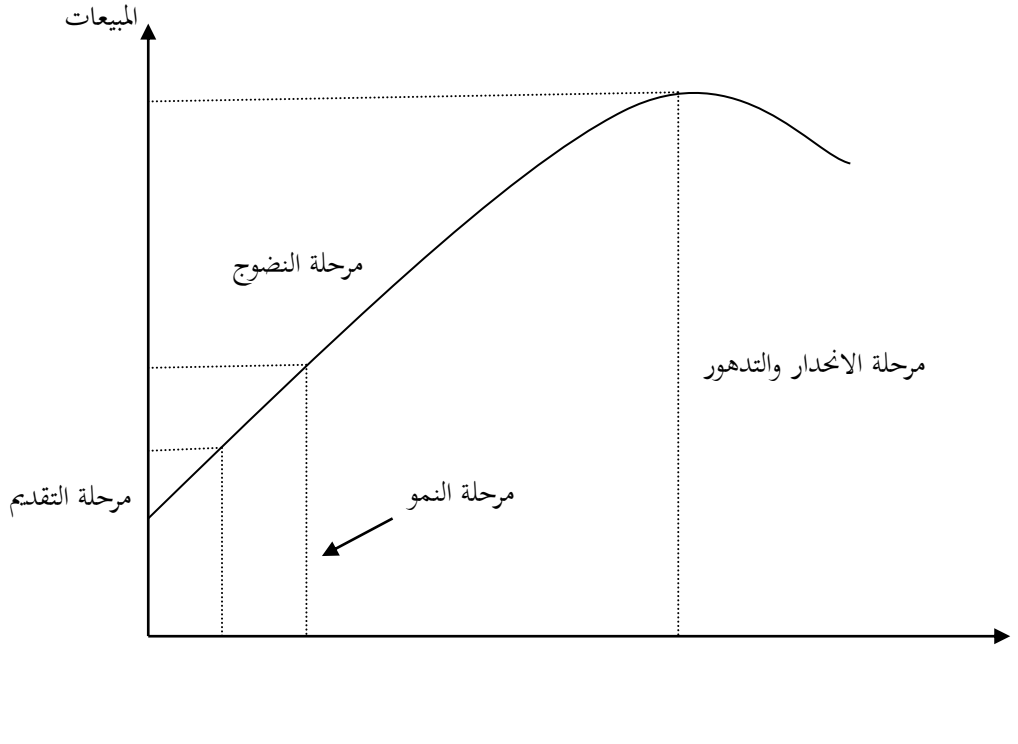

المصدر:كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010، ص18.

تقييم النظرية

لقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات نوجزها فيما يلي: (ناصري ، 2011، صفحة 20)

أولا: رغم اهتمام فرنون Vernon بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا؛

ثانيا: يبدو أن فرنون Vernon تردد كثيرا في تحديد هدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بين خفض تكاليف الإنتاج وحماية المؤسسة لحصتها السوقية، فعلى الرغم من بناء تحليله لدورة حياة المنتج في مقاله عام 1966 على أساس أن هدف الاستثمار الأجنبي هو خفض التكاليف، إلا أنه عاد في نهاية المقال وأبدى تفضيلا لحماية المؤسسة لنصيبها من السوق كسبب وراء الاستثمار، فهو بذلك ينظر إلى عائد الاستثمار الخارجي باعتباره عدم ضياع دخل وليس انخفاض تكلفة، أما الاستثمار بغرض تخفيض التكاليف فيحدث عندما يصل المنتج إلى المرحلة النمطية؛

ثالثا: وأكد فرنون Vernon مرة أخرى ازدواجية الأسباب في مقاله سنة 1979، ولكنه أضاف هذه المرة نقطة جديدة هامة، تتعلق بالتقارب الشديد في التكنولوجيا ومستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني تجانس الطلب المحلي وبالتالي لا يستهدف الاستثمار الأجنبي في البلدان المتقدمة تقليص التكاليف، وإنما الحفاظ على الحصة السوقية خاصة في المرحلة الثانية.((ناصري ، 2011، الصفحات 21-22)

رابعا: اهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية، أو من الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها باستثمارات دولية مباشرة؛

خامسا: تعتبر نظرية دورة المنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحدث إلا في المرحلة الثانية والثالثة أي عندما يكون المنتج ناضجا أو نمطيا، أي أن الاستثمار المباشر لا يخص السلع المبتكرة (الجديدة) أي سلع المرحلة الأولى، في حين قد تظهر سلعا جديدة في الأسواق وتعرف استثمارات أجنبية، وقد يرجع ذلك إلى عملية خلط بين مفهوم المنتج والصناعة، وقد حاول فرنون Vernon تفادي هذا التعارض من خلال قيامه بتوسعات قطاعية لنظرية دورة المنتج، فوجد أن مرحلة النمو لا تكون على مستوى المنتج فحسب ولكن عل مستوى جزء أو كل الصناعة، على اعتبار أن هذه الأخيرة (أي الصناعة) هي التي تعرف المراحل المختلفة للنمو: ابتكارا، أو نضجا، أو نمطية؛

سادسا: إن الأخذ بفكرة ضرورة وجود طلب محلي كبير في البلد المبتكر على اعتبار أنه المحرك الأساسي للابتكار، وبالتالي لدورة المنتج غير واقعي وغير مرض، حيث نجد دولة مثل اليابان لها إسهامات واضحة في مجال الابتكارات رغم ضعف الطلب المحلي بها، وأحيانا عدم توافره في حالة بعض السلع الجديدة، وبالتالي لم يمنعها ذلك من إنتاج سلع جديدة اعتمادا بالأساس على السوق العالمي.

المبحث الثالث: مبررات ومقومات الإستثمار في الجزائر والمناخ الإستثماري

لم تعد ميزة إمتلاك المواد الأولية خاصية حاسمة في إتخاذ قرارت الإستثمار الأجنبي وذلك أن الشركات العابرة للقارات أصبح قرارها مرتبطا بشمل أساسي بالبحث عن تعظيم الأرباح من خلال الاستفادة من الفرص الاستثمارية في مختلف الدول، وهذه الفرص تعرف بمناخ الإستثمار بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر حاولت توفيره وسنتطرق في هذا المبحث للمناخ الإستثماري في الجزائر« مبررات ومقوماته » .

المطلب الأول: مبررات و مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مبررات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مبررات عديدة تختلف بحسب الهدف تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي نستعرض موجزا لهذه المبررات: (ناصري ، 2011، صفحة 8)

أ/ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، يشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

ب/ الاستثمار الباحث عن الأسواق

ساد هذا النوع من الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، وهناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

ج/ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن

طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزءا من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية، وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية، وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

د/ الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد م نادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

ثانيا :مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتميز الجزائر عن باقي الدول بالعديد من المقومات الخاصة بها نذكر منها: (أميرة ، 2020، صفحة 144)

أ- حجم السوق والموقع الاستراتيجي: يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل لفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، فالجزائر تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، فهي تتوسط بلدان شمال إفريقيا وتقع على ساحل البحر المتوسط وتتربع على 1644 كلم من السواحل فهي أكبر دولة إفريقية مساحة وتحتوي على صحراء شاسعة غنية بالنفط والغاز

كما تحتوي الجزائر على كثافة سكانية تقدر ب 44.6 مليون نسمة وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أكبر من 213.5 مليار دولار، وبالتالي إن كبر حجم السوق الجزائرية والعدد الكبير من المستهلكين تعتبر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية

- **البنية التحتية:** إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى، ونقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات، الصرف الصحي، خطوط الطيران، المطارات والموانئ بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية، ونذكر أهم ما تمتلكه الجزائر في النقاط التالية:

ب – المناطق الصناعية: بدأت الجزائر في بناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن منذ 1970، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال، وتحتوي الجزائر على 726 منطقة صناعية سنة 2007، لترتفع إلى 843 منطقة صناعية سنة 2015 ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار (معطا الله ، 2015 ، صفحة 184)

ج. النقل عبر الطرقات: لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة، وقطار الأقاليم السريعة، وقطار الأنفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيلي فيريك. حيث يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بن 039 112 كلم

للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi ، (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 29 573 كلم من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق – غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها. د. النقل بالسكك الحديدية: تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة. 11. (عثمان علام، 2015، ص14)، هـ. النقل الجوي: يوجد في الجزائر 136 مطارا، 13 منها ترقي للمقاييس الدولية، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة، حيث أن 54 من هذه المطارات ذات مدارج معيدة مصنفة كالتالي:

الجدول رقم (02) : مطارات الجزائر ذات المدرجات المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
9	**أكثر من 3000 م**
27	**بين 2500 م و 3000 م**
12	**بين 1500 م و 2500 م**
1	**أقل من 1000 م**

SOURC : CIA The World Fact Book, Algeria Fast sheet www.cia.gov/the-world-factbook/countries/algeria/

أما المطارات ذات المدرج غير المعبدة فقد بلغ عددها 82 كالتالي :

الجدول رقم (03): مطارات الجزائر ذات المدرجات غير المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
2	**بين 2500 م و 3000 م**
23	**بين 1500 م و 2500 م**
38	**بين 1500 م و 1000 م**
19	**أقل من 1000 م**
1	**خاص بالحوامات**

SOURC : CIA The World Fact Book, Algeria Fast sheet www.cia.gov/the-world-factbook/countries/algeria/

ت– الموانئ: توجد في الجزائر العديد من الموانئ البحرية البالغ عددها 53 ميناء موزعة على الولايات الساحلية البالغ عددها 14 ولاية موزعة كما يلي (اسراء اش، 2019) 12:

– ولاية الشلف: ميناء تنس، ميناء المرسى.

– ولاية بجاية: ميناء بجاية، ميناء بني كسيلة، ميناء تالة إيلف.

– ولاية تلمسان: ميناء دار يغمراسن، ميناء الغزوات،

– ميناء مرسى بن مهيدي، ميناء هنين.

– ولاية تيزي وزو: ميناء أزفون، ميناء تيقزيرت.

– ولاية الجزائر: ميناء المرسي، ميناء تامنتفوست، ميناء الجزائر، ميناء رايس حميدو، ميناء | الجميلة، ميناء سيدي فرج

– ولاية جيجل: ميناء جن جن، ميناء جيجل، ميناء زيامة منصورية، ميناء العوانة.

– ولاية سكيكدة: ميناء سكيكدة، ميناء القل، ميناء المرسي.

– ولاية عنابة: ميناء عنابة، ميناء شطايبي، ميناء عين بربر، ميناء الصيد

– ميناء عنابة، مرفأ الخروبة

– ولاية مستغانم: ميناء سيدي لخضر، ميناء صالاماندر، ميناء مستغانم

– ولاية وهران: ميناء أرزيو، ميناء كريستل، ميناء مرسى الحجاج، ميناء مرمى الكبير، ميناء وهران

- ولاية بومرداس : ميناء جنات ، ميناء دلس ، ميناء زموري

- ولاية الطارف : ميناء الطارف ، ميناء القالة

ولاية تيبازة: ميناء بو اسماعيل، ميناء بوهارون، ميناء تيبازة، ميناء الحمدانية، ميناء خميستي، ميناء شرشال، ميناء عين تقورايت، ميناء قوراية

- ولاية عين تموشنت: ميناء بني صاف، ميناء ولهاصة

ث- الاتصالات السلكية واللاسلكية: لا تزال سوق الاتصالات تسجل وتحقق معدلات نمو قوية وذلك من سنة إلى أخرى، هذا النمو ارتكز أساسا سواء في قطاعات الهاتف أو من حيث عدد الزبائن أو متعاملي الهاتف الثابت والمحمول الذي ارتفع من 42.76 مليون سنة 2013 إلى 46.39مليون مشترك سنة 2014، أي بزيادة قدرة ب 8%، حيث وصلت قيمة المبيعات أو التداول في قطاع الاتصالات سنة 2014 ما يقارب 499 مليار دينار جزائري، عكس سنة 2013 حيث وصلت القيمة إلى 459 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو أكبر ب 8.65% مقارنة مع ما تم تسجيله في سنة 2013.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العائدات المستحدثة من طرف متعاملي الهاتف الثابت والنقال خلال نفس الفترة أكثر من 416 مليار دج، أي ما يمثل حوالي 85% من المنتجات المجمعة للقطاع. أما عن مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الخام لسنة 2014 في تقارب 2.91 %، أما في سنتي 2016 و 2017 فقد انتقلت من 45,817 مليون مشترك سنة 2016 إلى 45,845 مليون سنة 2017، أي ارتفاع ب 27.819 مشترك (+6,06 بالمائة).

وفيما يتعلق بالهاتف النقال الذي يتقاسمه ثلاثة متعاملين: اتصالات الجزائر موبيليس واوراسكوم الجزائر للاتصالات والوطنية للاتصالات فإن أكبر حصة في السوق (جي أس أم والجيل الثالث والجيل الرابع (استحوذت عليها موبيليس سنة 2017 بنسبة 40,06 % متبوعة اوراسكوم للاتصالات ب 32,06 % والوطنية للاتصالات ب 27,34. (الجزائرية، 2018)

ج- الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض البلدان الأوروبية، في 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز.

ح- توفر اليد العاملة المؤهلة: تسعي مختلف المؤسسات إلى تعظيم الربحية من خلال تخفيض التكاليف، ووفقا لذلك فإن البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح لديه قدرة أكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي.

وفي هذا المجال نجد أن الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ أن 54% من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر 180 أورو فقط وهذا حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، حيث تتراوح الأجور ما بين 180 إلى 540 أورو

بالنسبة للقطاع العام، أما في القطاع الخاص فتتراوح الأجور ما بين 180 إلى 700 أورو، وتعتبر هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية والمتقدمة.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ/الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : لقد مرت القوانين التي كان هدفها دائما تنظيم الاستثمار لعدة مراحل نظرا لاختلاف التوجهات و الأفكار الاقتصادية التي تبنتها الجزائر نذكر هذه المراحل :

المرحلة الأولى

بعد الاستقلال اهتمت الجزائر بجانب الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى إصدارها قانون 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 حتى تحافظ على الوتيرة الاقتصادية نظرا لخروجها من الحرب باقتصاد خرب وخزينة فارغة، مما اضطرها للبحث عن سبل تمويلية سريعة وخبرات وكفاءة في التسيير وتكنولوجيا انتاج حديثة أخذتها بعين الاعتبار عند تشريع القوانين.

يعني هذا أنه ابتداء من هذا القانون السلطة الوطنية بدأت بتخطيط إستراتيجية التطور والنمو، قد خاطب هذا القانون في جزئه الكبير المستثمرين الأجانب بصفقتهم المستفيدين من الامتيازات والضمانات الممنوحة فيه والتي عكست إرادة الدولة للسير نحو التطور.

يقوم هذا القانون على سياسة مالية، وظيفية إقليمية، فضلا عن جهاز نقدي يدعمه ويقوي أثاره، جاء هذا القانون في إطار كلاسيكي حيث نجد فيه بنود متعلقة بالضمانات العامة ضمانات الخاصة .

ليصدر بعد ثلاث سنوات القانون 284/66 المؤرخ في 15/09/1966 ليتم تدارك تلك النقائص الموجودة في القانون 277/63، فقد تم تحديد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، هذا القانون سمح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين سواء كانوا جزائريين أو أجانب، بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي والسياحي، فهدف السلطة الجزائرية كان مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد . إن هذا القانون ارتكز على المبادئ التالية : (الجريدة الرسمية ، 1966)

– إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات و التوجهات السياسية البلد. تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية .

– كما جاء هذا القانون بإعطاء تسهيلات مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية، وكذا الإعفاءات الكلية و الجزئية من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر .

رغم هذه التعديلات و التحفيزات السالفة الذكر إلا أن انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بقيت لم تراوح مكانها وهذا راجع لنمط الذي كانت الدولة تسيير به القطاع الاقتصادي في البلاد.

المرحلة الثانية

تم إصدار قانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني فهذا القانون دعا التي التحول من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في التسيير ومن أهم أهدافه :

– العمل على التكامل بين القطاع العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

– تحقيق سيدة العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي.

صادفت تطبيق هذا القانون صعوبات كبيرة و بالغة بفعل البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية، و الذهنية ذات التوجه الاشتراكي التي تسيير الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية والمالية.

إن الصدمة التي ضربت أسعار النفط سنة 1982 جعلت السلطات الجزائرية تفكر جليا في تعديل قانون الاستثمار ليصدر القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها :

فقد عدل هذا القانون توجيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية لخدمة مخططات التنمية إلا أنه وجد الكثير من الصعوبات أهمها :

- ❖ صعوبة محاربة ظاهرة الاكتناز خارج المنظومة المصرفية .
- ❖ صعوبة تحويل فوائد الاستثمارات ورؤوس أموال الشريك الأجنبي .
- ❖ صعوبة محاربة هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية نحو الخارج، بفعل بيروقراطية المصارف (الجريدة الرسمية ، 1982)

المرحلة الثالثة

لم تكن سلسة التعديلات التي قامت بها الجزائر على قوانين المنظمة لعملية الاستثمار ابتداء من 1963 إلى غاية 1991 مما دفع بالسلطة الى اصدار القانون 21/91 المؤرخ في 1992/12/04 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات و استغلالها ونقلها بالأنابيب، هذا القانون كانت تنظر إليها السلطات العمومية على انه انفتاح على الاستثمار الأجنبي وأهم ما جاء فيه: (الجريدة الرسمية ، 1991)

– توسيع سجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للأبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة.

– جلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى، كما تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء، خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انقطاع الشريك الأجنبي ، كما جاء هذا القانون بمزيد من التحفيزات الضريبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

* المرسوم رقم : 93- 12 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار مكملا للقانون الصادر سنة 1991، وما يميز هذا القانون أنه جاء بقوانين أكثر تنظيما للاستثمارات، تماشت مع التحولات مع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة وأهم ما جاء فيه : (عمورة ، صفحة 362)

– يحدد هذا المرسوم النظام الذي يضيق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو فروعها .

– يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما قدم القانون93-12 العديد من الضمانات نذكر منها :

* تقدم التميز بين المستثمر المقيم و الغير مقيم .

* حرية إقامة الاستثمارات الأجنبية إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأسمال أو عن طريق الشراكة .

* ضمان التحويل وهذا ما نصت عليه المادة 126 من قانون النقد والقرض.

وتكملة للقانون 93-12 قامت السلطات الجزائرية بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار حيث قدم هذا القانون العديد من المزايا و الضمانات و قام بإنشاء هيئات كتفت بالاستثمار، فمن بين المزايا المقدمة :

– الإعفاء من الرسوم الجمركية لبعض السلع غير المستثناة و التي تدخل في الاستثمار.. . الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة والتي تدخل مباشرة في الاستثمار .

– الاستفادة من الإعفاء لمدة ثلاث سنوات على الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشط المهني .

أما أهم الضمانات التي جاء بها القانون و هي: يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار و لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به أم الهيئات التي أنشئها الأمر هي : المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية للاستثمار .

المرحلة الرابعة

في هذه المرحلة تم إجراء تعديلات على قانون لاستثمار حتى تتماشى مع الواقع و مقتضيات الاستثمار في تلك الآونة:

أهم تعديلات الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2011 المتعلق بتطوير الاستثمار: نتناول البعض منها:

التعديل الأول الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 (الجريدة الرسمية ، 2006)

أهم التعديلات الواردة فيه:

تم تعديل نص المادة 3 من القانون 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 جاء في النص الجديد ما يلي:

تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادتين 1 و 2 أعلاه، باستثناء تلك المذكورة في الفقرة 02 من هذه المادة من المزايا التي يمنحها هذا الأمر وتحدد قائمة النشاطات و السلع والخدمات المستثناة من المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 أدناه.

إذن هذا الأمر قد قام بتحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا التي نص عليها الأمر01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 قد تم تحديد هذه القائمة المستثناة في محتوي الأمر رقم 16-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 في المادتين 8 و9.

تعديل نص المادة 06 من الأمر 01-06 المؤرخ في 20 أوت 2001

قد ورد في النص الجديد ما يلي: "تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعي في صلب النص" **الوكالة**".

لقد كانت في السابق تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، و هذا ما يعطي على الوكالة طابعا من الاستقلالية و بالتالي تلغي الوصاية.

التعديل الثاني المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 (الجريدة الرسمية ، 2006)

يتعلق هذا الأخير بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وسيره يتضمن في فحواه تسعة مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المحل و أعماله، ويلغي هذا المرسوم تماما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 و المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وتشكيله

التعديل الثالث : المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر – 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تنظيمية و مسيرها،

قد تضمن هذا المرسوم 44 مادة تضمنت أحكم مختلفة من مهام وتنظيم و تسيير، إن المرسوم قام بإلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها (ANDI)

التعديل الرابع بالمرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006

يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها و سيرها و هذا من خلال 12 مادة ، فهي في معظمها مواد جرائية

التعديل الخامس و المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 جانفي 2007

من أهم ما ورد فيه هو تحديده قائمة النشاطات والسلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وفقا لتعديل نص المادة 03 السالف ذكرها. غير أن ما يمكن ملاحظته هو مدى طول الفترة الزمنية بين الأمر 06-08 و الذي ورد فيه ولأول مرة عبارة قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة، وبين المرسوم التنفيذي 07 – 08، أي سنة بعد ذلك ليصرح عن هذه القائمة و يسرد من خلال الباب الثاني و الثالث.

التعديل السادس : قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 جوان 2008 (قرار وزاري مشترك ، 2008)

يتعلق بمعاينة الدخول في استغلال الاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 01-03 و أهم ما ورد فيه بالرجوع لنص المادة الأول من هذا القرار، و التي تحدد كيفيات إعداد المصالح الجبائية محضر معاينة الدخول في الاستغلال قصد الاستفادة من مزايا الاستغلال، و هذا الإثبات أن المشروع المصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و المستفيد عن مقرر منح مزايا الإنجاز قد تم إنجازه و قد تم الدخول في استغلاله.

أما المادة الثالثة من ذات القرار لقد حددت معنى الدخول في الاستغلال، أي أنه إنتاج سلع موجهة للتسويق أو تقديم خدمات مفوترة في إطار استثمار تم خلاله الاقتناء الجزئي أو الكلي لوسائل الإنتاج المذكورة في قائمة السلع و الخدمات الضرورية لممارسة النشاط المصرح به.

إن معاينة الدخول في الاستغلال هو وثيقة تثبت أن المستثمر قد أوفي بالتزاماته في مجال اقتناء السلع و الخدمات المصرح بها على الأقل بمستوى يسمح بممارسة النشاط المصرح به وفق شروط مطابقة لمعايير المهنة التي يمارس في إطارها النشاط المعتبر وبأن الاستثمار قد دخل في الاستغلال ، فالمادة 25 قد نصت على أن الإجراء المتعلق بالدخول في الاستغلال غير مطلوب بالنسبة للاستثمارات التي شكلت مواضيع التصريح بدون تقديم طلب الاستفادة من المزايا، إلا أنه إلزامي أي إجراء إعداد محضر معاينه الدخول في الاستغلال. بالنسبة لجميع الاستثمارات التي استفدت من مقرر منح المزايا بما في ذلك الاستثمارات الذي لم يكن لها الحق في الاستفادة من مزايا الاستغلال، أو تلك التي تعبر من خلالها المستثمر المعني عن رعيته في التنازل عن هذه المزايا حيث أن عدم مطالبة المستثمر بهذا الإجراء يعلن أنه بشكل طبقا لأحكام المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 09-28 المؤرخ في 24 مارس 2008 و المذكور سابقا، بسبب إلغاء مقرر منح المزايا

يستفيد المستثمر الذي يختار إعداد معاينة الدخول في الاستغلال بالنسبة لمشروع الدخول جزئيا في الاستغلال من مزايا الاستغلال مع العلم أن المصالح الجبائية هي التي تقوم بإعداد محضر الدخول في الاستغلال و تسجل هذه المعاينة انتهاء مرحلة انجاز واعترافا للمستثمر بوفائه بالتزاماته المكتتبة مقابل الاستفادة من المزايا الممنوحة فتعد بمثابة اختتام مرحلة انجاز.

التعديل السابع المرسوم التنفيذي رقم 08-129 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008

يتم القائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-03 المؤرخ في 11 جانفي سنة 2007 والذي يحدد قائمة النشاطات والسلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.

فحسب جدول النشاطات الاقتصادية ا الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، تم إضافة تحت تسمية" إنتاج صناعي "منع الطحين"

التعديل الثامن : الأمر رقم 09-11 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (الجريدة الرسمية ، 2009)

يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009

أهم ما ورد فيه ما يلي تعديل نص المادة 07 من امر 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، حيث جاء في نص المادة 35 من الأمر 09-01 ما يلي

تعدل وتمم المادة 07 من الأمر :: 01-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمذكور أعلاه و نتحرر كما يلي

– زيادة على الحوافز الجبائية و الشبه الجبائية و الجمركية المنصوص من عليها في المادة 09 مبدا تضمنته المادة 16 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو 2008 الاستغلال بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجباية بطلب من المستثمر و لمدة 5

سنوات، إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط" ، و هذا تأكيدا لمبدأ منح الامتيازات القصوى للمستثمر وانعكاسات هذه الأخيرة على البلد المستقبل للاستثمار

- جاء في نص المادة 55 من نفس الأمر

... "استبدلت، تسمية البنك الجزائري للتنمية ، بتسمية "الصندوق الوطني للاستثمار

جاء في نص المادة 58 من القسم الثالث الامر رقم 09-01 ما يلي :

"لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء .

" فالمادة 57 قد نصت على أن زيادة على أحكام المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في مجال كل الضرائب و الرسوم والحقوق الجمركية و الرسوم شبة الجبائية و غيرها في إطار أنظمة دعم الاستثمار، بإعادة الاستثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي , و يجب أن تنجز إعادة الاستثمار بعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مائية متتالية . و في حالة تراكم السنوات المالية، بحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية الأولى

يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 أدناه.

فالمادة 60 تتمم أحكام المادتين و مكرر و9 مكرر1 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستشارة العدل و المتمم، و تحرر أن كما يأتي:

"المادة 9 مكرر يخضع منح مزايا النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتجات و الخدمات ذات مصدر جزائري "

أما المادة 61 لتعدل أحكام المادة 12 مكرر1 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم و تحرره كما يأتي:

بدون تغيير حتى المادة 12 مكرر (1- يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها) ...

..... يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار من مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

.....دون المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار قانونا للموافقة، لفترة لا تتجاوز خه بان (5) سنوات، على الإعفاءات، أو التخفيضات، في الحقوق أو الضرائب، أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعات الناشئة .

المادة : 62 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 21 أوت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم بالمواد 4 مكرر1و4 مكرر 2 و 4 مكرر 3 و تحرر كما يأتي:

المادة 4 مكرر 2 : لا يمكن تحقيق الاستثمارات المنجزة من طرف الجزائريين المقيمين بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلا في إطار مساهمة دنيا من هذه المؤسسات، تعادل، أو تفوق 34% من رأس المال الاجتماعي

- تطور قانون النقد و القرض

جاء أول قانون النقد والقرض تحت رقم:90-10 مؤرخ في 14 أفريل 1990 حيث يعتبر ثورة حقيقية في تنظيم النظام المصرفي الجزائري فرضته التحولات التي عرفتها الجزائر. وقد صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة1989، كما تم في هذا القانون ولأول مرة فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب وذلك لأول مرة منذ استقلال الجزائر، وقد نصت المادة 130 من هذا القانون صراحة على ذلك (يمكن أن يرخص مجلس النقد والقرض بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وهذا الترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل) كم تم فيه كذلك فتح المجال أمام الخواص وذلك بنص المادة 129 من القانون نفسه حتى يتم إعطاء قوة تنافسية كبير للاقتصاد الجزائري.

ومن أهداف قانون النقد والقرض :

- ✓ وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي .
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- ✓ اعتماد العسلة بما يخدم الاقتصاد الوطني .
- ✓ تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية .
- ✓ إنشاء سوق نقدية حقيقة (بورصة).
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

بهذا تكون الجزائر قد أهلت بهذه الإصلاحات القطاع المالي والمصرفي رغبة منها في إعادة تأهيل اقتصادها وفتح آفاق جديدة أمامه على المستوى الدولي لهذا أحاديث سياسية الإصلاح تغيرا هاما في القطاع المالي في الجزائر خلال السنوات القليلة المنصرمة، إذ سمحت بانتشار المصارف الخامسة الأجنبية وفي هذا السياق وخاصة بنك الجزائر : 16 مصرفا خاصا بينها 6 مصارف أجنبية و10 مصارف ، محلية، في حين أن المصارف الحكومية لا تزال تسيطر على القطاع، فهي تملك 95% من إجمالي الأصول والودائع وأثر من 1000 فرع حيث عرف القانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض أول تعديل له سنة 2001 بموجب الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27/02/2001 حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية دون المساس بصلب القانون ومواده حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة لذاك ومجلس النقد والقرض، حيث عرف تعديل أيضا ثاني بموجب الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 2008/08/26 ، بالجريدة الرسمية العدد 5 المؤرخة في 2008/08/27 .

في الجزائر لدينا ثلاث هيئات تشرف على الاستثمار وهي كالتالي :

1/ المجلس الوطني للاستثمار

2/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

3 / الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار

1/ المجلس الوطني للاستثمار:

هو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية و تطوير الاستثمار، وفك الضغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل بالنسبة للمستثمرين الأجانب ومحاولة التقليل من البيروقراطية أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 حيث يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس، و هو موضوع تحت سلطة الوزير الأول ويتشكل من وزراء القطاعات التالية:

- الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية،
- الوزير المكلف بترقية الاستثمارات،
- الوزير المكلف بالتجارة،
- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم،
- الوزير المكلف بالصناعة،
- الوزير المكلف بالسياحة،
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة

حيث يحضر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية التنوير الاستثمار كملاحظين في اجتماعات المجلس ويقدم المدير العام للوكالة مشاريع الاتفاقيات المجلس وفقا للمادة 12 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت من سنة 2001 كما يستطيع المجلس الوطني للاستثمار استدعاء كل شخص حسب قدراته أو خبراته في مجال الاستثمار، ويجتمع على الأقل مرة في الثلاثي أو يستدعي من قبل رئيسه بناءا على طلب من أحد أعضائه

وبناءا على أسر إصداره فإن المجلس الوطني الاستثمار يقوم بالمهام التالية :

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها.
- اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة
- الفصل في المزايا الممنوحة في إطار الاستثمارات

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه و يقوم أيضا بالإضافة إلى إجراءات السادة 19 المذكورة سالفا بتحديد المبلغ المتوقع للمخصص الموازنة الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات، ومدونة النفقات التي يمكن تحملها لهذا الصندوق.

2/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لمرفقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ومواكبة عملية الاستثمار وتقليلا للبيروقراطية وتذليلا لكل العقبات وتدعيما للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليها، وإطفاء مزيد من الشفافية على عمل مؤسسات الدولة قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ووضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بممارسة مهامها في 7 مجالات، بارزة هي:

إعلام: استقبال وإعلام المستثمرين .

تسهيل: التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة

ترقية الاستثمار: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

إرشاد: نقدم النصح ومواكبة المستثمرين ندى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم .

مساهمة تسيير العقار الاقتصادي: أعلام المستثمرين بوجود الأوعية (الوعاء العقاري) وضمان تسيير محفظة العقارات .

تسيير المزايا : التي من أهلية الانتخاب المزايا المتعلقة بالاستثمار المعلن عنها، المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة التمييز في هذه المشاريع .

متابعة : ضمان خدمة الملاحظة الإحصاء والسماع المحمول على الحكومة لتقدم المشاريع السجلة بواسطة إعادة الانتشار المؤسساتي المدرج في أكتوبر 2006.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن الوكالة مكلفة أيضا بما يلي:

- وضع أو إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23 و24 من الأمر 01-03 .
- تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين
- جمع ومعالجة و الإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار والاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى.
- تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات، واقتراح التدابير التنظيمية و القانونية الملائمة لمعالجتها من السلطات العمومية .

أما بخصوص سير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة 06 من الأمر التنفيذي رقم 01-282 على أنه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس إدارة برأس من طرف ممثل الوزير الأول ، وتسير من طرف مدير عام (DG) وأمين عام، أما تنظيمية فيتبع لقرار السلطة الوصية

ويتشكل مجلس الإدارة من الرئيس الذي هو ممثل الوزير الأول ، رئيس ممثلي الوزارات المعنية ، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر وممثل الغرفة الجزائرية التجارة والصناعة، و تلات ممثلين عن منظمات أصحاب العمل معينين من بين نظرائهم.

3 / الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار

تكملة لمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هينة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بمرسوم تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وقد نصت المادة 3 من المرسوم السابق ذكره على أنه يمكن " للوكالة أن تتولى مهمة التسيير والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي " والوكالة الوطنية تتوسطه والضبط العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

ولهذه الهيئة مهام هي :

- التسيير، الترقية، الوساطة و التنظيم العقاري :تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار
- الوساطة العقارية : تسير عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني الممتلكات.
- ملاحظة و إعلام : الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات ، اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي .
- ضبط السوق العقاري والمنقولات : المساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار ، في حين أن المحافظة العقارية الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري التي تصدت عنها المادة 03 من المرسوم السالف الذكر تتكون من :
  - ✓ الأصول الفائضة للمؤسسة العمومية الاقتصادية .
  - ✓ أراضي غير مستغلة أو لا غاية منها.
  - ✓ أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي .
  - ✓ اراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط .
  - ✓ الأرضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية .
  - ✓ الأصول المتبقية : (عقارات ومباني) الذائبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
  - ✓ الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.

أما أدوات الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري فهي:

- بنت المعلومات. جنون اسعار السوق.

ملحوظات حول سوق المنقولات والعقار..

ويسير الوكالة مجلس إدارة ويديرها مدير عام المادة 11 ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المهتمة، في حين إن المدير العام يتم تعينه بمرسوم رئاسي المادة 21 وتنتهي مهامه بمرسوم رئاسي أيضا.

خلاصة الفصل:

إن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلّب العناية بتوفير كل شروط لنجاح عمليات الإستثمار وتوفير هياكل مكلفة خصيصا لتطوير بيئة الإستثمار، وتجنيد كل الوسائل وتأمينها من الأخطار المختلفة التي يمكن أن تواجهها وتوفير الآليات والخدمات اللازمة لصالح المستثمر الأجنبي لتأمينهم من حزمة الأخطار التي يمكن أن تواجه إستثماراتهم في البلدان المستقبلة.

وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد الاستثمار من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه عملية تنموية طويلة الأجل، ومن أبرز المتطلبات المرافقة لتنويع الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري أهم الركائز التي يجب الاهنمام بها أكثر لتشجيع استقبال المستثمرين الأجانب.

الفصل الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

أولى علماء الاقتصاد اهتمام كبير جدا حول عوامل تدفق رؤوس الأموال المنتجة عبر الحدود الدولية واستقرارها في دول معينة دون الأخرى، ما يعرف عليه بالاستثمار الأجنبي المباشر وبالرغم من اختلاف توجهاته إلا أنه تجتمع حول شروط ومحددات مستوحاة من الواقع، ويعد نظريا تحقيق هذه الشروط سببا في نشأة مناخ استثماري فاعل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا لابد من وجود مؤشرات محددة ومتعارف عليها للحكم على بيئةالأعمال ومدى خصوبتها لنجاح الاستثمارات على أرضها و وفقا لقوانينها وتشريعاتها التي تحكم وتسيير قطاع الاستثمارات.

المبحث الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2013-2018

تعمل الجزائر جاهدة على تهيئة مناخها الاستثماري من خلال منح التسهيلات وضمانات لجلب أكبر عدد من المستثمرين والإستثمارات، وفي ضل ما تشهده بيئة الاستثمار العالمي أصبح على الجزائر أمرا حتميا فرض نفسها لتحديد موقعها بين الدول وفي مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر:

حيث تعتبر من مدخلات تقييم المشاريع الإنتاجية وجودتها، من أجل اتخاذ قرارها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم(03): تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري

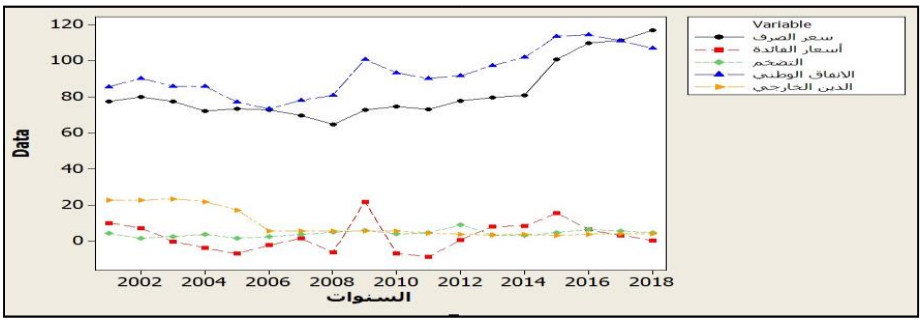

المصدر: مخرجات برنامج Minitab 15

التعليق: يستقر الدين الخارجي في حدود 4 مليار دولار نظير سياسة التسديد المسبق لها، مما يعزز ضمانات المستثمر الأجنبي في الحفاظ على أسعار صرف الدينار الجزائري؛ رغم انخفاضه المستمر أمام الدولار إلا أنه حافظ على وتيرة سمحت بتجنب صدمات مفاجئة تؤدي إلى تدهور رؤوس الأموال الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الإجراء نظريا يدعم تنافسية المنتجات المحلية في السوق الدولية إضافة إلى تخفيض تكلفة المشاريع الجديدة للشركات الدولية في الجزائر؛ أما فيما يخص معدلات التضخم فقد تراوح سنوات بين 3% و4% مما يبقي على توازن القدرة الشرائية للنقود ويحافظ على استمرار ربحية الشركات؛ بالرغم من انخفاض قيمة العملة الوطنية، لكن تزايد معدلات الإنفاق الوطني؛ أي أنه سوف تكون الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية أكبر من النمو الاقتصادي في البلد، بالإضافة إلى تدخل الدولة عن طريق السياسة النقدية خاصة فيما تعلق بأسعار الفائدة على القروض واعتماد معدلات منخفضة أو منعدمة على مشاريع قطاع العائلات في إطار سياسة دعم المقاولين الشباب في مختلف برامج التمويل، لذلك تظهر إحصائيات كل من نسبة التضخم وأسعار الفائدة غير متوافقة عمليا، هذه التدخلات الحكومية تحد من الحرية الاقتصادية وتدعم استخدام الحمائية التي يمكن أن تزيد من تردد المستثمرين الأجانب في استقدام رؤوس الأموال.

القدرة الاستيعابية للسوق الجزائري:

إن الشركات الدولية تنظر في إمكانات السوق من القدرة الشرائية للسكان ودرجة الانفتاح التجا ري؛ وتأخذ رؤيا واضحة حول القدرة الاستيعابية لتوسع وتطور الأعمال التجارية للبلد المضيف داخليا وخارجيا، ما يقدم إجابة لمدى نجاعة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الشركة وتعتبر الحالة الإيجابية له حافزا لتدفق رؤوس الأموال المنتجة والتجارية.

الانفتاح التجاري= ((الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الخام) ×100.

الشكل رقم(04): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ودرجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري للفترة

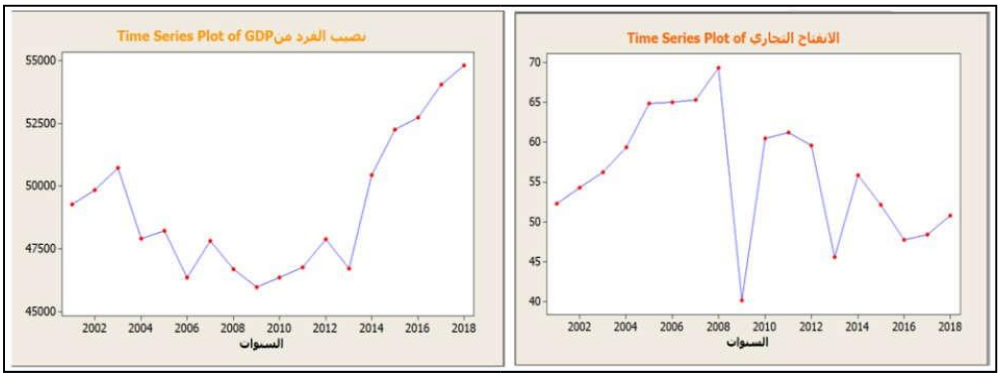

المصدر:مخرجات برنامج Minitab 15

التعليق: نلاحظ أن البيانات السنوية لدرجة الانفتاح التجاري في الجزائر تضع لنا صورة واضحة حول تذبذب التجارة الخارجية، فمن خلال ملاحظة (الشكل رقم 02) نجد تحسن المؤشر بشكل مستمر؛ وبالعودة إلى طبيعة الهيكل التجاري نجده مرتبط بنسبة 97% من صادرات المحروقات؛ وبذلك يبين تأثرها بالأزمة النفطية 2014 وتدخل الدول بزيادة تدابير ترشيد النفقات والضغط على الواردات من خلال تراخيص الاستيراد واعتماد السياسة التجارية الحمائية، ومنه فإن التحليل القائل بأن درجة الانفتاح التجاري للجزائر يتأثر تأثيرا مباشرا بالصناعة النفطية ويدل على اعتماد الدولة على الريع البترولي، وبالرغم من مرافقة تقلبات تطور مداخيل النفط من صادرات المحروقات بزيادة الواردات الناتجة عن تحسن القدرة الشرائية للسكان بعد سنة 2012 إلا أن هذا الأخير يتأثر بمدى تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فإن هذه الوضعية المرتبطة بالريع البترولي بالإضافة إلى تدخل الدولة من خلال السياسات التجارية الحمائية ترسم صورة غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: مؤشرات المناخ الاستثماري في الجزائر

مناخ الاستثمار لأي بلد لديه عدة مؤشرات يقاس من خلالها، وفيما يلي سنذكر أهم هذه المؤشرات الاستثمارية للجزائر:

أولا: مؤشر سهولة الأعمال .

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي، ويعتبر مؤشر أداء أنشطة الأعمال مؤشر مركب من مؤشرات فرعية، تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للبلد، موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (04): مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال.

البيئة	مؤشر الأداء	بدأ النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	دفع الضرائب	التجارة غير الحدودية الدولية	تنفيذ العقود التجارية	تصفية المشاريع
2013	152	139	122	150	156	169	123	147	131	120	**9**
2014	153	141	127	147	157	171	132	176	131	120	**97**
2015	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	**97**
2016	163	145	122	130	163	174	174	169	176	106	**73**
2017	156	142	77	118	162	175	173	155	178	102	**74**
2018	166	145	146	120	163	177	170	157	181	103	**71**

المصدر : World Bank Groupe

التعليق: من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل قياس مؤشرات سهولة الأداء لأنشطة الأعمال خلا الفترة تالممتدة من 2013-2018 نلاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في أغلب السنوات أو بعبارة أخرى تتذيل الترتيب العالمي من اجمالي 190 دولة احتلت المرتبة 166 من الرغم من الاحصاءات السنوية التي تقوم بها لمواجهة النقص والتعديلات والقوانين التي تسعى للاصلاح في كل سنة الا أنها لا تزال تعاني من قصور كبير في مجال الاصلاحات الاقتصادية المتبعة، فمن خلال الجدول أعلاه نستنتج ونلاحظ أن الجزائر في جميع المؤشرات احتلت المراتب الأخيرة ، أما الملاحظ بالنسبة للمؤشر الأخير والذي يمثل مؤشر تصفية وإغلاق المشاريع تحسنت أو تقدمت مرتبت الجزائر في السنوات الاخيرة 2018 لتصبح في المرتبة 71 بعدما كانت في المرتبة 947 عالميا وهذا تقدم

جيد ومؤشر مطمئن، أما بالنسبة لأسوء مؤشر فقد حصل علية مؤشر الحصول على الإتمان ليحتل المرتبة 177 وهو مؤشر يذهب من السيئ للأسوء وذلك راجع لعدم مرونة القوانين، أما بالنسبة للضرائب فالمستثمرين يواجهون العديد من المشاكل فيما يخص تسوية الضرائب بالرغم من أن الجزائر تعمل جاهدة لتخفيف هذه المشاكل وهذا الضغط الضريبي، أى انه يحضى بتحسن لابأس به على مر السنوات حيث تقدم ب 20 مرتبة من 174 ليضل في سنة 2018 الى 157 وهذا مؤشر يدعو للتفاؤل نسبيا، أما بالنسبة للتجارة الخارجية والتي تعاني من تقهقر كبير ولا يستهان به لتتأخر بأكثر من 50 درجة مقارنة بالترتيب السابق لتصل الى المرتبة 181 في سنة 2018 بعدما كانت تحتل المرتبة 131 وهذه حالة سيئة بالنسبة للاستثمار الأجنبي للجزائر ولا يشجع أصلا المستثمرين لتبني استثماراتهم في مثل هكذا بيئة

وعموما يمكن القول أن أغلب هذه المؤشرات غير مشجعة للاستثمار لأن البيئة الجزائرية للأعمال لاتزال تعاني من قصور، وهذا القصور ليس بالأمر الهين أو الطفيف الذي يمكن معالجته على المدى القصير.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يساهم هذا المؤشر عموما في اعطاء صورة حول مناخ الاستثمار في بلد ما، حيث يأخذ بعين الإعتبار كل المعايير المحيطة بالاستثمار التطورات والمعيقات والبيروقراطية، والعوائق الموجودة ومدى نجاعة وسيادة وتطبيق القوانين في هذا المجال.

الجدول رقم (05): مؤشر الحرية الاقتصادية

السنة	المؤشر*	الترتيب عالميا
2013	49.6	145/179
2014	50.8	146/178
2015	48.9	157/178
2016	50.1	154/180
2017	46.5	172/180
2017	44.7	172/180

المصدر: Economic Freedom

حيث أن: 49-0 اقتصاد مقيد.

59.9-50 معضمه غير مربح

69.9-60 متوسط الحرية

79.9-70 معظمه حر

100-80 اقتصاد حر

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الحرية الاقتصادية في الجزائر بصفة عامة اقل من 9.49 وهي ضعيفة و اقتصادها مقيد، ولهذا فهي تحتل المراتب الأخيرة من بين دول العالم خاصة في السنتين الأخيرتين، وسبب هذا الضعف هو الانخفاض الكبير في حقوق الملكية وحرية الاستثمار وأيضا تقهقر كبير في حرية العمل والقضاء، فالدولة لا تزال يمن على الاقتصاد و لم تحسن من الإدارة المالية، وقيدت الواردات و المشاركة الأجنبية في اقتصادها.

ثالثا: **مؤشر مدركات الفساد:**

مؤشر يقيس بصفة عامة "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويتكون من أفعال ارتكبت لتمكين المسؤولين من الاستفادة على حساب المصالح العامة، كما يقيس من جهة أخرى مدى شفافية الصفقات ومختلف الإجراءات ويكشف مختلف الممارسات داخل الحكومات والشركات، وتصنف الدول وفق معايير موحدة في سلم مقياسي (من 0 لأسوء حالة إلى 10 كأفضل الدول)، ولقد استبدل هذا المدرج سنة 2012 (من 0 إلى 100).

الجدول (06): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النقطة	36	36	36	34	33	35
التصنيف	94	100	88	108	112	105

Source :(Transparency International, 2020)

التعليق: اتخذت الجزائر العديد من إجراءات مكافحة الفساد والتوجه نحو تفعيل دور الشفافية من خلال إنشاء هيئات مكافحة الفساد وإصدار القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لتنفيذ استراتيجية وطنية في هذا الشأن، وإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته بالرغم من استقلاليتها المالية والإدارية حسب نص المادة 18 إلا أن إسناد صلاحيات التعيين إلى رئيس الجمهورية يجعل منها أقل استقلالية لتأثير الجهاز التنفيذي على قرارا ، إضافة إلى الدور المقتصر على التحري والكشف عن الفساد دون اتخاذ قرارات الردع والاكتفاء بتقديم الملاحظات ورفع تقارير لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى تلك؛ هناك هيئات أخرى مستقلة تلعب دورا في الكشف عن الفساد مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، ولكن تبقى عاجزة أمام القضاء عليه في ضل انتشار مدركات الفساد الأخرى كالرشوة والمحسوبية، واستغلال الوظيفة لأغراض شخصية، هذا ما يبرر إدراج الجزائر في خانة الفساد وعدم الشفافية خلال الفترة 2013 إلى 2018 والملاحظ من خلال الجدول أعلاه حيث لم يتعدى المؤشر بنقطة 36 مع انحراف (±2نقطة) الى غاية 2018، وذلك راجع إلى هيمنة الجهاز التنفيذي على أجهزة محاربة الفساد.

رابعا: مناخ الاستثمار حسب مؤشر الشفافية :

يهدف هذا المؤشر الى تحديد مدى انتشار الفساد في الدولة عبر مجموعة من المسوحات ومصادر للمعلومات المعتمدة، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 التي تعني درجة شفافية عالية.

الجدول رقم(07): مؤشر الشفافية في الجزائر

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي مؤشرالشفافية	94	100	88	108	112	105
مؤشر الفساد	36	36	36	34	33	35

Source : Transparency International, Corruption Perceptions Index 2013-2018.

التعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه تدهور مؤشر الشفافية للجزائر ليصل مؤشر الانخفاض الى 35 درجة سنة 2018 بعدما كان في سنة 2013 يصل الى 36 اي لم يتغير الا بمرتبة، وهذا يدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار الجزائري مما يثبت لنا أنا معدلات الفساد والبيروقراطية عاليا جدا لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 105 من 180 دولة وهذه مؤشرات تدعو الى القلق.

خامسا: مؤشر التنمية البشرية:

دليل يقيس متوسط الإنجازات لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي الحياة الطويلة والصحية، المعرفة، والمستوى المعيشي اللائق، وتقاس وفق معايير متوسط العمر المتوقع والسنوات المتوقعة من التعليم المدرسي للأطفال في سن الالتحاق بالمدارس وسنوات التعليم للبالغين، الدخل القومي الإجمالي للفرد، ثم ترتب النقاط المحصل عليها على شكل معدل من 0 إلى 1 حيث يقترب من المستوى الجيد كلما توجه نحو الصعود ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على أداء الجزائر في هذا المؤشر:

الجدول رقم (08): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	0,75	0,8	0,75	0,75	0,75	0,76

Source :(SESRIC, 2020)

التعليق: نلاحظ من الجدول استقرار هذا المؤشر منذ سنة 2014 دون زيادة عند مستوى 75.0 نتيجة الأزمة النفطية العالمية التي أثرت على الدخل، لذلك فإن هذا المؤشر لا يعطي الصورة الفعلية لمناخ الاستثمار الأجنبي على مستوى الموارد البشرية سواء من الناحية الصحية أو التعليمية.

سادسا: مناخ الاستثمار حسب مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

ينطلق بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من تعريف الجاذبية الدولية على قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية في مجالات متعددة، واستقطاب عناصر الانتاج المتنقلة من شركات و رؤوس أموال و خبرات و مبدعين في مختلف الميادين، إذن هو مؤشر من خلاله يتم تحديد مدى جاذبية الاستثمار وتحديد ما إذا كان أداء الدول جيدا أو متوسطا أو منخفضا، وذلك حسب النقاط المحسوبة لهذا المؤشر. ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها الى 57 متغيرا كميا، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.

الجدول رقم (09): هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

مكونات مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار		
المتطلبات الأساسية	**العوامل الكامنة**	**العوامل الخارجية الايجابية**
مؤشر الاستقرار الاقتصادي	مؤشر حجم السوق	
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	مؤشر اقتصاديات التكتل
مؤشر البية المؤسساتية	مؤشر عناصر التكلفة	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
مؤشر بيبة الأعمال	مؤشر الاداء اللوجستي	
	مؤشر الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

ويندرج المؤشر العام لجاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي كما يلي:

الجدول رقم (10): المؤشر العام لجاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي

السنة	المؤشر العام للجاذبية	الترتيب العالمي	الأداء في المتطلبات الأساسية	الأداء في العوامل الكامنة	الأداء في العوامل الخارجية الايجابية
2013	24.1	82	41.6	35.9	6
2014	32.5	85	41.6	37.5	15
2015	33.9	87	45.8	37.5	18.6
2016	34.2	87	45.1	38.3	19.4
2017	35	87	47	42	18
2018	34	86	46	38	18

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية

التعليق: بصفة عامة يدل هذا المؤشر أن الجزائر ينقصها الكثير حتى تتكون أكثر جاذبية للاستثمار عربيا وعالميا، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه حيث نجد أن الجزائر احتلت المرتبة 86 عالميا في السنة 2018، وهي بعيدة مقارنة بالترتيب العربي أو العالمي، فقد حتلت النقطة 34 من أصل 100 وهذا أقل من المتوسط عموما، وبعيدة كذلك عن المتوسط العالمي السنوي لتحتل المرتبة 47 وعربي 41 ويمطن القول أن هذا التأخر العالمي وكذا العربي راجع لتذبذب في أداء المجموعات الثلاثة الرئيسية والمكونة لمؤشر العام للجاذبية.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتميز الجزائر بالعديد من المزايا التي تلعب دورا أساسيا في زيادة قوة التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بالاظافة الى ذلك استحواذها على العديد من المزايا والمؤهلات الاقتصادية الختلفة، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به يعتبر كبوابة رئيسية لإفريقيا، إضافة إلى اختلاف وتنوع تضاريسها واتساع مساحتها الأولى عربيا ةالعاشرة عالميا، وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة، وتعدد قطاعاتها الناشئة والبنى التحتية القابلة للاستعمال، كلها عوامل جيدة بل ممتازة ساعدتها على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر في الفترة 2013 – 2018

يوضح لنا الجدول استقرارا الجزائر من ناحية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2013-2018 كما يبين لنا قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم(11): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2013- 2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر(بالمليون دولار)	1684	1507	584 -	1635	1203	1506
مجموع الدول العربية (بالمليون دولار)	40509	31629	25690	32430	28711	31200
الاستثمار الوافد للجزائر كنسبة لإجماليالدول العربية٪	4.15	4.76	2.27-	5.04	4.19	4.82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2013-2018

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر عرفت استقرارا في الفترة 2014-2018 ما عدا سنة 2015 التي عرفت انتكاسة كبيرة تعرض لها الاقتصاد الجزائري على غرار دول العالم الاخرى حيث

انخفض حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأجنبية، وعلى الرغم من ان التدفقات تطورت بعد ذلك إلا أنها بقت ضعيفة الى متوسطة مقارنة بدول عربية أو نامية.

ثانيا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي:

توضح هذه النقطة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، و إبراز التدفقات الواردة إليها ومدى التباين الموجود بين القطاعات من حيث استقطابهاهذه الاستثمارات.

الجدول رقم (12):الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قطاع الصناعة هو أكثر قطاع مساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية بـ 93.61% و37.81 % من عدد وقيمة المشروعات على التوالي ،وكانت النشاطات الأكثر جذبا في هذ القطاع هي المعادن والبناء ومواد البناء وأيضا المنسوجات وقطاع السيارات ثم يليها الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وتمتد أهمية هذا القطاع أيضا في مساهمته في توفير فرص العمل ب أكثر من 60% .

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في ضل جائحة كرونا على الصعيد الوطني والعالمي

يجدر الاشارة إلا أن جائحة كرونا أدت الى انخفاظ الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة كلية وعامة وليس فقط على الصعيد الوطني الجزائر، وذلك الانخفاض فاق 35% عام 2020 على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: اتجاهات وآفاق الاستثمار في العالم في ضل جائحة كرونا

أدت جائحة كوفيد–19 إلى انخفاض كبير في الستثمار ألجنبي المباشر على الصعيد العالمي، في عام 2020، لتعود تدفقاته إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 2005. وأثرت الأزمة تأثيراً سلبيا هائلا على أكثر أنواع الإستثمار إنتاجية، أي الإستثمارات التأسيسية في المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتّية .ويعني ذلك أن الإنتاج الدولي، الذي يشكل محركاً للنمو الإقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي.

- ✓ **تأثير أزمة كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي**

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 35 في المائة في عام 2020، لتصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغت 1,5 تريليون دولار في العام السابق، وأدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد–19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة ودفعت آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة وشهدت الاقتصاديات المتقدمة أشد انخفاض حيث تراجع لاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58 في المائة، ويرجع ذلك جزئياً إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات. أما في الاقتصاديات النامية فقد انخفض لاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكثر، وصلت إلى 8 في المائة، مما يعزى أساسا إلى صمود التدفقات في آسيا. ونتيجة لذلك، شكلت القتصّادات النامية ثلثي الستثمار ألجنبي المباشَر العالمي ،بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف في عام 2019 .

وثمة تباين شديد بين أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر وأنماط أنشطة المشاريع الجديدة ،حيث تتحمل البلدان النامية وطأة تراجع الإستثمار، ففي هذه البلدان انخفض عدد المشاريع التأسيسية المعلَنة بنسبة 42 في المائة، وانخفض عدد من صفقات تمويل المشاريع الدولية – المهمة للبنى التحتية – بنسبة 14 في المائة. أما في إقتصاديات المتقدمة، فقد تراجعت الإستثمارات التأسيسية بنسبة 19 بينما زاد تمويل المشاريع الدولية بنسبة 8 في المائة. والإستثمارات التأسيسية وتمويل المشاريع عنصران حاسمان للقدرة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، وبالتالي الأفاق الإنتعاش المستدام.

وقد تراجعت جميع عناصر الإستثمار الأجنبي المباشر. وأدى الإنكماش العام في أنشطة المشاريع الجديدة، إلى جانب تباطؤ عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، إلى انخفاض في تدفقات ا الإستثمار في رأس المال بأكثر من 50 في المائة. ومع تراجع أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 36 في المائة في المتوسط، تقلص أيضا حجم أرباح الشركات الفرعية الأجنبية المعاد استثمارها ،والتي تشكل جزءاً هاماً من الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات العادية.

وترتكز آثار الجائحة على الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي في النصف الأول من عام 2020. أما في النصف الثاني، فقد انتعشت عمليات الدمج والتملك عبر الحدود وصفقات تمويل المشاريع الدولية انتعاشاً كبيراً. ولكن الإستثمارات التأسيسية – أهم للبلدان النامية – واصلت اتجاهها السلبي طيلة عام 2020 وحتى الربع الأول من عام 2021.

الشكل رقم (05): تدفق الاستثمار الأجنبي على نطاق العالمي

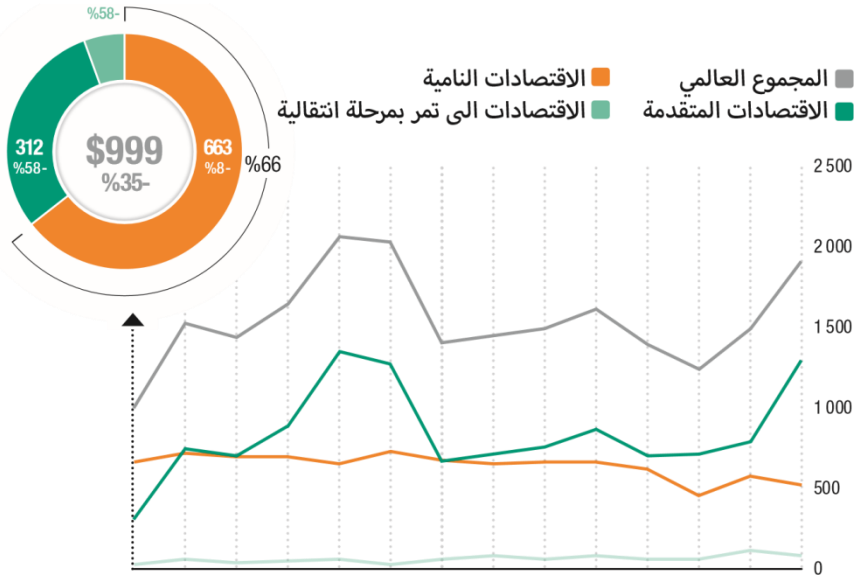

المصدر: (تقرير الاستثمار العالمي ، 2021، صفحة 02)

التعليق: نلاحظ تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة بين المناطق النامية، حيث بلغت 45 في المائة في أمريكا اللتينية والكاريبي، و 16 في المائة في أفريقيا. وفي المقابل، زادت التدفقات إلى آسيا بنسبة 4 في المائة، لتأثر المنطقة بنصف الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020. وسجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاضاً شديداً بنسبة 58 في المائة، وأدت الجائحة إلى زيادة تدهور الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاديات الضعيفة هيكلياً.

المطلب الثاني: اتجاهات وآفاق الاستثمار في الجزائر في ضل جائحة كرونا

تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مثله مثل باقي دول العالم لكن بنسب أكبر من باقي الدول وذلك راجع لضعف البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد الوطني.

تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال جائحة كرونا

أقر مخطط الانعاش الاقتصادي للحكومة والخاص بفترة2019 – 2021 بضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهو ما أكدته أرقام البنك الجزائري، التي أوضحت أن قيمتها بلغت خلال السداسي الأول لعام 2021 بـ 403 مليون دولار، وبتراجع مقارنة بما تسجيله خلال نفس الفترة عام 2020، حيث قدرت وقتها بـ 504 مليون دولار.

كشف تقرير بنك الجزائر بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن تراجع طفيف بالقياس مع تم تسجيله خلال السداسي الزول من العام الفارط، وهو نفس الاعتراف الذي وقف عليه مخطط الإنعاش الذي أقرته حكومة الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، حيث ورد في مضمونه أن «البلدا بات يستقطب عددا متواضعا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع ما يتم تسجيله بدول شمال افريقيا، حيث لا تمثل سوى من إجمالي الاستثمارات بالمنطقة«.

من جهة أخرى، تقتصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو بلادنا على قطاع الطاقة، ولا تساهم في تنويع الاقتصاد، حيث شهدت تراجعا تدريجيا لتنتقل من 2,3 مليون دولار عام 2010 إلى 1,38 مليون دولار سنة 2019، بل شهدت الجزائر غيابا للاستثمارات سنة 2015 بعد أزمة أسعار البترول لسنة 2014.

وفي تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «كنوساد» لوالخاص بعام 2021، ورد أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للجزائر سجل تراجعا بنسبة 19% في 2020 لتلغ قيمتها 1,125 مليون دولار مقابل 1,382 مليون دولار في 2019

وفسر بعض الخبراء هذا التراجع بالوضع الوبائي الذي ميز السنوات الأخيرة العالم بفرض إجراءات الغلق، ما أثر سلبا على مختلف مشاريع الاستثمار كما أن التخوفات من ركود اقتصادي جعل المؤسسات متعددة الجنسيات تعيد تقييم مشاريعها الجديدة، إلى جانب وضع مناخ الأعمال في الجزائر الذي تأثر كثيرا بالتغييرات التي شهدتها العشرين سنة الماضية.

ويرى المتابعون للمجال، أن سن قوانين جديدة ومراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بالاستثمار سيبعث القطاع من جديد، ما من شأنه جلب متعاملين جدد، ولعل ذلك ما يحمله مرسوم النص التشريعي المتعلق بترقية الاستثمارات والذي درسة مجلس الحكومة نهاية

ديسمبر الماضي، والعمل جار لتكييف الاستثمار مع المعطيات الاقتصادية الراهنة بمحاربة البروقراطية التي غالبا ما وقفت عائقا أمام جلب اهتمام الأجانب.

وكان وسيط الجمهورية براهيم مراد قد أعلن سابقا عن رفع التجميد عن 483 مشروع استثمار ما يمنح بتوفير 36649 منصب عمل، فيما سمح إطلاق 421 مشروع من قبل بخلق 29380 منصب.

وسعت الجزائر لمراجعة قانون الاستثمار لتحسين مناخ الأعمال وجذب مستثمرين أجانب بهدف تعزيز القطاع غير المتصل بالطاقة، مع السعي للتكفل بانشغالات المتعاملين الاقتصاديين قصد وضع بيئة استثمارية تسودها الثقة بين المستثمر ومؤسسات الدولة، وكذا إعطاء إشارات قوية وضمانات كفيلة بزيادة جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويسمح هذا القانون للمستثمرين الأجانب بالحصول على حصص أغلبية في مشاريع تابعة لقطاعات غير استراتيجية لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والغاز، على غرار الصناعات الصيدلانية. (**جريدة المحور اليومي، يونيو 2022**)

المبحث الثالث: الصعوبات التي تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتطلعات الجزائر لتشجيعه.

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية للجزائر نظرا للمنافع التي يولدها مقارنة لأنواع الأخرى من تدفقات الأموال الخارجية، الى أنه توجد العديد من العوامل الطاردة له والمسمات بمعوقات الاستثمار، والتي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث يعتبر الكشف عن هذه المعيقات خطوة ضرورية لتهيئة مناخ الاستثمار واستقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات في الجزائر.

المطلب الأول: الصعوبات التي تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعاني البيئة الجزائرية العديد من العراقيل التي تحد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و من أهم هذه العراقيل التي تواجهها أو تعاني منها الجزائر ما يلي: (قريد، 2015/2014، صفحة 340)

- ✓ **المعوقات الطبيعية (مشكل العقار:)** إن من أهم المعوقات التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث تعد الإجراءات الخاصة للحيازة على عقار هي أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا، وحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين.
- ✓ **المعوقات الاقتصادية** : و من أهم هذه المعوقات ما يلي:

- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن هناك بطء كبير في إجراءات خروجها ،سواء بسبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ، أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهي السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية.
- نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات التشريعية والمادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار.
- غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.

- تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعار صرفها ،فانخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة إلى العملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج .

✓ **المعوقات السياسية** : ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي، حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار.

✓ **المعوقات التشريعية** : إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العقدين الأخيرين في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح ومستقر.

✓ **المعوقات الادارية** : يشكل تفشي البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين ، وكذلك انعدام الانظمة المعلوماتية الملائمة للقيام بالعمل الاستثماري ، مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثم رين ويجعلهم يحجمون عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

✓ **الفساد:** نتيجة لحتمية البيروقراطية وعدم وضوح اللوائح وتنظيمات الإدارية حيث يكون الملاك مجبرين على دفع الرشاوي للموظفين لاختصار الوقت وتسوية المعاملة وتجنب تعسف المسؤولين في استخدام السلطة واستغلالهم مرونة القوانين وتغيرها الدائم المتعلق بالاستثمارات.

بالإضافة للعديد من العراقيل أهمها سيادة القوانين ومنح التراخيص ومسؤوليات لصالح موظفي القطاع العام لإقرار المنح بالموافقة من عدمها وإعطاء مختلف الوثائق الرسمية.

✓ عدم استقرار القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار مما يجعلها قابلة لتأويل الخاطئ.

المطلب الثالث: تطلعات الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا أساسيا وضروريا في تحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية لذا تعمل الجزائر على حل المشاكل التي تعيق المستثمر ويمكن تناول هذا المطلب من خلال ما يلي : **(بوزردوم و مغريش، 2017/2016، صفحة 108)**

- تنشيط وتوضيح الإجرءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات.
- إعادة النظر في الإطار المؤسساتي للاستثمار بهدف الحد من البيروقراطية وتنمية الشفافية و فعالية الجهات المختصة.
- ضرورة الحرص على مرونة سياسات الاستثمار وملاءتها للأوضاع المحلية.
- خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل ومحاولة إتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية.
- على الحكومة الجزائرية إيلاء أهمية أكبر للمناطق الحرة من خلال إنشاء عدد مهم منها وتحرير القيود عليها وتسهيل إدارتها.
- على الحكومة الجزائرية إدخال بنود في قانون الاستثمار حول حماية الملكية الفكرية وبرءات الاختراع.
- من الضروري محاربة الفساد الذي شل حركة الأجهزة الإدارية وذلك من خلال إصدار تشريعات محاربة الفساد ووضعها موضع التنفيذ.
- ضرورة الارتقاء بالعنصر البشري سواء البطالة أو الأمية أو المعدل السكاني أو الإنتاجية لا تزال الجزائر من بين الدول العربية والدول النامية تسجل فيها أدنى المستويات.
- تعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة.
- تطوير المشاريع الاستثمارية للبنية التحتية المتمثلة في الطرق والجسور ووسائل النقل وأنواعها.
- إضافة إلى ذلك:
- تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات.
- تطوير المنشآت القاعدية والتخفيف من الأعباء الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسات.
- ضرورة الاعتماد على منهجية اتصال تسمح للمستثمرين الإطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار.
- إعادة هيكلة القطاع البنكي وتحديث إدارتي الضرائب والجمارك.
- وضع سياسة عقارية تتماشى مع اقتصاد السوق.
- متابعة جهود التحرير الاقتصادي، بإعطاء نفس جديد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خاصة برنامج الخوصصة.
- تطوير الأمن و إصلاح جهاز العدالة للوصول إلى قضاء أكثر فعالية وشفافية واستقلالية.
- تأهيل وإصلاح الجهاز المصرفي، وكيفية المعاملات مع البنوك حيث تعتبر من أصعب العوائق التي تواجه عملية الاستثمار في الجزائر، إذ يجمع أغلب المتعاملين الاقتصاديين على أن البنوك تمثل عاملا كابحا للاستثمار، حيث تضل منخفضة لاسيما قروض الاستغلال مما يعرقل تطلعات المؤسسة ويساهم في الاختناق المالي

ووفق دراسات الخبراء الاقتصاديين أوربيين فإن الجزائر قادرة على دخول مناخ الإستثمارات الأجنبية بقوة لتوفرها على مميزات حقيقية إلا أن وضعية النظام البنكي يعتبر أول عائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث يرتب هذا العائق قبل العوائق الأخرى كالاستقرار السياسي والبيروقراطية الإدارية، بالإضافة الى ذلك غياب اطار موحد ينظم العلاقة بين البنوك مما يستغرق الكثير من الوقت لاستكمال المعاملات المطلوبة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية والتي تمحورت حول تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ضل جائحة كرونا، نجد أن الجزائر مثلها مثل العديد من البلدان التي أثر عليها الاغلاق الذي مس جميع القطاعات والميبادين أثناء جائحة كرونا لكن بالنسبة للجزائر كانت حدة الأزمة أكبر بقليل لما يعانيه الاقتصاد الوطني من هشاشة في الهيكلة قبل الجائحة، لكن من جهة أخرى نجد الجزائر تعمل على تخفيف هذا العبئ ولو بالقليل بغية تحسين مناخ الأعمال، حيث شهدت السنوات الأخيرة منذ 2013 والى يومنا هذا اتخاذ عدة خطوات في هذا التجاه، لكن رغم ذلك مازلت لا ترتكز على بيئة أعمال جيدة تشجع تبني الاستثمار الأجنبي المباشر على أراضيها.

خاتمة

خـــاتـــمـــة

جاءت هذه الدراسة لتوضيح وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييم مناخه وفق العديد من المؤشرات والتي من خلالها يمكننا فهم طيات وخبايا الموضوع أكثر وأكثر، وفي الفصل الثاني تناولنا فيه مجموعة من المؤشرات التي تسمح لنا بتقييم ودراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالإضافة الى العوائق والمشاكل التي حالت دون جلب وتشجيع الاستثمار من خلال تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر على مر سنوات الدراسة.

ومن خلال الفصول النظرية والفصل التطبيقي الذي أردنا أن يكون إسقاطا على الواقع لنتعرف على مدى ارتباط المعارف النظرية بالمعارف التطبيقية، تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات والتساؤلات المطروحة، حيث قسمت الخاتمة إلى نتائج الدراسة، والتوصيات وأفاق الدراسة نذكرها فيما يلي:

اولا: نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى استنتاج مجموعة من النتائج نحاول أن نستعرضها في النقاط التالية

1. يوجد العديد من المشاكل والمعيقات التي تحد من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..
2. لا تعتمد الجزائر على قوانين وتشريعات تشجع المستثمر الأجنبي.
3. ليس للجزائر نظام قائم بحد ذاته متعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر
4. من الأسباب التي تحد من تطبيق الاستثمار الأجنبي المباشر عدم استقرار القوانين والتشريعات.
5. غياب المعلومات المتعلقة بالاستثمار من أهم المشاكل التي تعيق المستثمر وتحجب عنه بيئة الاستثمار.
6. العديد من القوانين والأسباب التي تنتهجها الجزائر تحد من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها الفساد، البيروقراطية الإدارية.

ثانيا: التوصيات:

بعد الإجابة على الاشكالية المطروحة يمكن الإشارة إلى مجموعة من التوصيات وهي كالاتي:

1. إعطاء الاستثمار الأجنبي الأهمية التي يستحقها لدوره المهم في تحسين الاقتصاد الوطني.
2. على الجزائر العمل على تطبيق نظام الاستثمار الأجنبي المباشر ومعالجة العوائق والمشاكل من أجل رسم صورة حسنة لدى المستثمر الأجنبي.
3. يجب أن تعمل الجزائر على توفير أدوات ومؤشرات تسمح بقياس وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
4. حث الجهات الحكومية على تشجيع المشاريع الأجنبية من خلال منح التسهيلات اللازمة لذلك.
5. العمل على زيادة الوعي الحكومي وإصدار قوانين وتشريعات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
6. الاهتمام أكثر بالاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تطبيق الطرق الحديثة في تطبيقه وإرساء مبادئه.

ثالثا: أفاق الدراسة:

بعد دراستنا للموضع ارتئينا العديد من المواضيع التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

1. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
2. جدول الاستثمارات الأوروبية في دول المغرب العربي بين منطق السوق ومنطق الثريك.
3. المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد السيد. (1993). أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري. مجلة البحوث التجارية .

2. إسلام , هـ & .,محمد أكرم , ب .(2017). .دور نظم تخطيط موارد الدؤسسة Entreprise (ERP) Ressource Planningفي تحسين نظام المعلومات المحاسبي . الملتقى الوطني الأول حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، .(p. 16)المدية الجزائر: جامعة المدية.

3. بحري أميرة . (2020). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر . مجلة التمكين الاجتماعي.

4. بن رحمون سليم. (2019). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية. قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

5. بن عبد العزيز سمير، و بن عبد العزيز سفيان. (2018). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري. مجلة البشائر الاقتصادية.

6. بن مسعود محمد . (2012). مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الحقيقة.

7. جما الدين عمورة . (بلا تاريخ). دراسة تحليلية للاتفاقيات الأورو متوسطية. قسم العلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر.

8. سلمان حسين. (2005). لإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية. الجزائر ، الجزائر : جامعة الجزائر .

9. عبد السلام أبو قحف. (2003). الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمار الأجنبي . مؤسسة الشباب الجامعية .

10. عبد الكريم كاكي. (2013). الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية . لبنان : مكتبة الحسن العصرية .

11. فريد النجار . (1998). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

12. قادري عبد العزيز . (2006). الإستثمارات الدولية : التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات . الجزائر : دار هومة .

13. قدي عبد المجيد . (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية إصدار ثاني . دار المطبوعات الجامعية .

14. قرار وزاري مشترك . (2008).

15. قويدر كريمة .(2011) . الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر .تلمسان : جامعة تلمسان.

16. كريمة قويدر . (2011). الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر . تلمسان ، قسم العلوم التجارية ، الجزائر تلمسان : جامعة تلمسان .

17. كريمة قويدر . (بلا تاريخ). الاستثمار الاجنبي. تلمسان – الجزائر: جامعة تلمسان.

18. محمد البنا . (2009). قضايا اقتصادية معاصرة. مصر : الدار الجامعية.

19. محمد مبروك نزيه عبد المقصود . (2013). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، . مصر: دار الفكر الجامعي.

20. محمد معطا الله . (2015). المناطق الصناعية وأثؤها على واقع الصناعة الجزائرية . مجلة آفاق فكرية العدد 02 .

21. منور أوسرير ، و نذير عليان . (2005). حوافز الإستثمار الخاص المباشر . إقتصاديات شمال افريقيا .

22. نفيسة ناصري . (2011). أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دؤاسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير . قسم العلوم التجارية ، تلمسان الجزائر : جامعة تلمسان .

23. ولد حام الطالب مصطفى. (2017). خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب. اقتصادات المغرب العربي.